كليــة اللغة العربية بأسيوط
المجلة العلميــة
---

# الإجـراءات الأمـريكيـة تجـاه العـدوان العـراقـي علـى الكـويـت ١٩٩٠- ١٩٩١م

إعداد

**د/ أحمد محمد السيد حامد سعيد**

المدرس بقسم التاريخ والحضارة

كلية اللغة العربية بالمنصورة

جامعة الأزهر

( الــعــدد الأربــعــون )

( إصـدار أكـتـوبـر ـ الـجـزء الثالث )

( ١٤٤٣هـ / ٢٠٢١م )

# الإجراءات الأمريكية تجاه العدوان العراقي على الكويت

# ١٩٩٠- ١٩٩١م

**أحمد محمد السيد حامد سعيد**

**قسم التاريخ والحضارة، كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، المنصورة، مصر.**

**البريد الإلكتروني: Ahmedsaeid1026.el@azhar.edu**

**الملخـــص**:

**أدانت الولايات المتحدة التحرك العراقي ضد الكويت منذ الوهلة الأولى، وطالبت العراق بالانسحاب، وتحركت من خلال الأمم المتحدة لاستصدار قرارات من مجلس الأمن لإدانة الغزو العراقي والمطالبة بالانسحاب من الكويت ومقاطعة العراق اقتصاديا، كما اتخذت الولايات المتحدة عدة إجراءات في العديد من الأزمات مثل " إنقاذ الأسرة الحاكمة في الكويت، والتعامل مع أزمة النفط، وأزمة السفارات الأمريكية في العراق والكويت واحتجاز العراق للرعايا الأجانب، كما تحركت الولايات المتحدة للوصول لحل سلمى؛ وذلك لكسب الرأي العام قبل الدخول العسكري، وباءت جميع المحاولات السياسية بالفشل، فكان التدخل العسكري وعملية عاصفة الصحراء، والتى كانت بمثابة الضربة القاضية للنظام العراقى، وإرغامه على الخروج من الكويت.**

**الكلمات المفتاحية: (الكويت، العراق، الأسرة الحاكمة في الكويت، أزمة النفط، أزمة السفارات الأمريكية في العراق والكويت، الرعايا الأجانب، عاصفة الصحراء ).**

# American actions towards the Iraqi aggression on Kuwait 1990-1991 (documentary study)

*Ahmed Mohamed El-Sayed Hamid Said*
*Department of History and Civilization, Faculty of Arabic Language, Al-Azhar University, Mansoura, Egypt.*
*Email: Ahmedsaeid1026.el@azhar.edu*

## Abstract

***The United States condemned the Iraqi move against Kuwait from the first moment, and demanded Iraq to withdraw, and moved through the United Nations to issue resolutions from the Security Council to condemn the Iraqi invasion and demand the withdrawal from Kuwait and the economic boycott of Iraq. The United States has also taken several measures in many crises such as "saving the family" The ruling party in Kuwait, dealing with the oil crisis, the crisis of the American embassies in Iraq and Kuwait, and Iraq's detention of foreign nationals. The United States also moved to reach a peaceful solution in order to win public opinion before the military entry. Judge of the Iraqi regime, and forcing him to leave Kuwait.***

**Keywords:** ***Kuwait , Iraq , The ruling family in Kuwait , the oil crisis , the crisis of the American embassies in Iraq and Kuwait ,foreign nationals , Desert Storm.***

بسم الله الرحمن الرحيم

## مقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد ،،،،،،،،،،،،،،،،

لقد لعبت الولايات المتحدة الأمريكية دورًا كبيرًا في الوقوف ضد العراق في عدوانه على الكويت، وعملت على فرض نفوذها وسيطرتها على هذا الحدث، واتخذت العديد من الإجراءات في محاولة منها لإنقاذ الكويت من هذا العدوان. وتهدف الدراسة إلى استعراض هذه الإجراءات، ومعرفة تحركات الولايات من أجل تحقيق مصالحها الخاصة دون النظر في أوضاع المنطقة ومصالحها.

وتم تقسيم البحث إلى أربعة محاور، وهى على النحو التالى: المحور الأول: الأسباب التى دفعت العراق لدخول الكويت. المحور الثاني: موقف الولايات المتحدة والإجراءات الأمريكية تجاه العدوان العراقي على الكويت، ويشتمل المحور الثاني على: أولًا: إنقاذ الاسرة الحاكمة في الكويت، ثانيًا: الإدانة والعقوبات. ثالثًا: أزمة النفط. رابعًا: المواطنون الأمريكيون والسفارات الأمريكية في الكويت والعراق. المحور الثالث: التحرك السياسي. المحور الرابع: التدخل العسكري.

المحور الأول: الأسباب التي دفعت العراق لدخول العراق:

وقع العدوان العراقي على الكويت في الثاني من أغسطس عام ١٩٩٠م، ولقد تعددت الدوافع التى دفعت العراق لدخول الكويت ويمكن إجمالها على النحو التالي:

دافع الوطنية: اعتبر القادة العراقيون أن الكويت هي جزء طبيعي من العراق، ولا بد من عودة الجزء إلى الكل.

دافع العقيدة: **إن وجود حزب البعث العربي الاشتراكي بقيادة الدولة، وهو حزب قومي عقائدي ثوري يحمل مبادئ أساسية تقوم على وحدة الأمة العربية والوطن العربي، وينادي بإلغاء الحدود التي رسمها الاستعمار.**

**دافع اقتصادي: احتياج العراق لمنفذ يطل منه على البحر دفعته لتنفيذ العدوان، مع توافر ظروف اقتصادية سيئة ربطته بالكويت، وخلقت خلافات تتعلق بالديون، وأسعار النفط والحدود، وحرمان العراق من عضوية مجلس التعاون، مع المطالبة بأن يصبح نفط العرب للعرب، وليس لفئة معينة صغيرة تمتلك الثروة وتتلاعب بمقدرات الشعب المحروم** [١].

**كما ادعى النظام العراقي بأن عائدات النفط في الكويت من حق فقراء العرب، وادعى ملكيته لحقل الرميلة( الرتقة ) على الحدود الكويتية العراقية الشمالية، والذي أصبح الحقل الجنوبي للرتقة في أراضي الكويت والشمالي في أراضي العراق بعد ترسيم الحدود من لجنة الأمم المتحدة** [٢].

**وخلال الحرب العراقية الإيرانية، أنتجت الكويت نفطًا بقيمة ٢,٥ مليار دولار من حقل الرميلة الذي يمتد طرفه الجنوبي إلى الأراضي الكويتية، وقد طالب العراقيون برد هذا المبلغ، والذي يرونه من حقهم، أيضًا زيادة إنتاج الكويت للمواد البترولية، ومضاربة العراق في أسعار النفط، وإلحاق خسائر مالية كبيرة بالعراق جراء هذا التصرف** [٣].

**كما يعتبر الدافع الاقتصادي من أهم الدوافع، وذلك لتأثر الاقتصاد العراقي الشديد بالحرب العراقية الإيرانية، والتي بدأت عام ١٩٨٠م، وحتى عام ١٩٨٨م، فقد خرج العراق من الحرب قويًا عسكريًا، ومنهارًا اقتصاديًا، فقد خرج مدانًا بما قدره ١٠٠ مليار دولار معظمها للدول العربية البترولية، الأمر الذي أدى إلى هبوط قيمة الدينار العراقي(*) لنحو خمس قيمته قبل حربه مع إيران، هذا بالإضافة إلى حوالي ٤٠ مليارًا قروضًا أخرى** [٤].

ومن الناحية العربية، هناك عاملان أساسيان يشكلان دافعين وراء القرار العراقي باجتياح الكويت، الأول هو خروج صدام كأبرز زعيم عربي في أعقاب الحرب العراقية – الإيرانية، واعتقاده هو شخصيًا أن هذه الحرب قد كرسته زعيمًا للعرب، كما أن أجهزة الإعلام العربية لم تألُ جهدًا في إبراز زعامته في أعقاب وخلال الحرب العراقية الإيرانية، مما أعطاه الانطباع بأن شرعيته وشرعية تصرفاته إنما تنبع من ذاته هو، وليس من أي شئ آخر. والعامل الثاني والأهم هو هشاشة النظام الإقليمي العربي وعدم قدرته على حل الخلافات العربية في إطار ميثاق الجامعة العربية الذي بقى حبرًا على ورق، ومن الناحية الإقليمية هناك ثلاثة عوامل أعطت الانطباع للقيادة العراقية بأن مجال الحركة مفتوح. الأول هو خروج إيران من المعادلة الإقليمية إلى حد كبير، وظهور العراق كأقوى دولة في المنطقة، والثاني هو هشاشة مجلس التعاون الخليجي الذي عنده الكثير من الخلافات؛ مما أعطى صدام حسين انطباعًا بأنه قادر على تفكيك هذا المجلس بطريقة أو بأخرى، والعامل الثالث كويتى بحت، وهو الصراع الذي كان دائرًا عام ١٩٩٠م بين المعارضة الكويتية والحكومة حول مجلس الأمة والمجلس الوطني، وذلك الكم من الصدامات والاعتقالات الذي أوحى للقيادة العراقية بانشطار الجبهة الداخلية للكويت، والاعتقاد بأن تلك المعارضة سوف تستقبل قوات التحرر العراقية بالورد، خاصة أن الصحافة الكويتية في ذلك الوقت المعارضة والمؤيدة كانت تقف وراء العراق دون تحفظ يذكر، ولعل هذا ما أوحى للقيادة العراقية أن تعلن في أيام الاجتياح الأولى، أنه كانت هناك ثورة شعبية في الكويت وأن هذه الثورة قد طلبت الدعم من الأشقاء في العراق [٥].

كذلك الاقتناع العراقي بوجود مؤامرة غربية تنفذها الكويت لتدمير اقتصاد العراق، وتساعدها في ذلك دول الخليج التى أغرقت السوق النفطية، ولم تتنازل عن ديونها لصالح العراق الذي حارب الإيرانيين نيابة عنها مدة ثماني سنوات [٦].

كما اتهم العراق الكويت بالسعي إلى التدخل الأجنبي بالمنطقة في ٢١ يوليو ١٩٩٠م، وذلك عندما استنجدت الكويت بالأمم المتحدة بخصوص نزاعها مع بغداد، فكان ذلك سببًا آخر لتقدم القيادة العراقية والعدوان على الكويت [٧].

## المحور الثاني: الإجراءات الأمريكية تجاه العدوان العراقي للكويت:

قبل الحديث عن الإجراءات الأمريكية تجاه العدوان العراقي على الكويت، لابد من الوقوف على الأسباب التى دفعت أمريكا للتدخل لردع العراق، ويمكن إجمالها على النحو التالي:

**انهيار الاتحاد السوفيتي**: يعتبر انهيار الاتحاد السوفيتي، العامل الأساسي في فرض نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية على العالم؛ وذلك لكونها الدولة العظمى الوحيدة التي تمتلك قدرات تسليحية كبيرة ومتطورة، وكانت تسعى لفرض سيطرتها على العالم وفق مفهوم العولمة التى كانت من الآليات المستخدمة للتأثير والضغط على بلدان العالم عامة والعربية منها بشكل خاص، كما استخدمت السياسة الأمريكية شعارات الديمقراطية وحقوق الإنسان، وأوراق ضغط أخرى على الزعامات العربية، أو الدول التي تتخذ مواقف متعارضة مع سياستها في المنطقة [٨].

**التغيرات الاقتصادية**: توجهت السياسة الأمريكية لمواجهة التنافس المستقبلي التجاري مع حلفائها من الأوربيين واليابان والصين باعتبارها قوة اقتصادية بارزة، وهذا الأمر دفع الولايات المتحدة الأمريكية لإعادة صياغة استراتيجيتها، بحيث ركزت اهتمامها بشكل كامل على النفط في منطقة الخليج العربي، كما صممت الولايات المتحدة الأمريكية السيطرة على الاقتصاد العالمي، وذلك بعد زوال الخطر السوفيتي، والعمل على تحقيق أكبر قدر ممكن من المغانم الاقتصادية على حساب دول العالم الثالث [٩].

**تأثير قوى الضغط**: وتجدر الإشارة إلى أن القرار الأمريكي تجاه الاجتياح العراقي للكويت جاء بدفع من قوى الضغط الرئيسية الناشطة في الولايات المتحدة الأمريكية

التي كان من أبرزها: القطاع الصناعي العسكري الذي يتكون من أصحاب الصناعات الكبري لإنتاج الأسلحة، الذي كانت مصلحته تتطلب التوسع في إنتاج الأسلحة وبيعها، ومع انتهاء الحرب الباردة وتوقف الحروب الإقليمية الكبيرة، فإن مصير هذا المجمع كان مهددًا بفقدان الربح والتعرض لحالة الكساد، من هنا تأتي مصلحته في الدفع نحو قرار الحرب ضد العراق، وكذلك القطاع النفطي الذي لعب دورًا كبيرًا لصالح قرار الحرب من خلال الشركات النفطية الكبيرة، بالإضافة إلى القطاع الصهيوني الذي يتكون من المؤسسات اليهودية الصهيونية القائمة في الولايات المتحدة الأمريكية، بما فيها اللوبي الإسرائيلي الذي عمل جاهدًا لصالح قرار الحرب ضد العراق كونه يخدم المنطلقات والتوجهات الإسرائيلية الراغبة بتحطيم القوة العسكرية والاقتصادية العراقية (١٠).

**الوضع السياسي العربي**: قد شهدت البيئة السياسية صراعات عربية داخلية لم تصل إلى حد المواجهة " دول ذات طابع ثوري كسوريا والعراق والسودان، وأخرى ذات طابع معتدل كمصر والسعودية والأردن " وإن الروابط التاريخية والثقافية والنفسية والسياسية بين الدول العربية، كانت صورة شكلية جراء عدم تماسك الشخصية العربية بسبب الاختراقات الخارجية، التي كانت تُستهدف على الدوام، فقد مست الوطن العربي مرحلة الاستقطاب الدولي مما أفقد الدول القدرة على إدارة شئونها في مراحل متعددة (١١).

وتأتى الإجراءات على النحو التالي:

**أولاً: انقاذ الأسرة الحاكمة في الكويت**:

في فجر يوم ٢ أغسطس ١٩٩٠م كانت القوات العراقية قد حققت كل مهامها العسكرية بنجاح، ولكن الأساس السياسي الذي قامت عليه الخطة لم ينجح؛ ذلك أن خروج أمير الكويت والنافذين من أفراد أسرته سالمين من الكويت فتح ثغرة كبيرة في الأساس السياسي للخطة العراقية، فكان المفروض أن يتم أسر الأمير وأفراد

عائلته الأقربين على الأقل حتى لا يظل هناك من يملك حقًا، شرعيًا في طلب النجدة من القبائل، أو الدول الأخرى ، إلا أن الولايات المتحدة وضعت خطة طوارئ بشأن حماية سلامة الأمير والأفراد الرئيسيين للأسرة الحاكمة، وطُلب من الأمير أن يتحرك إلى منطقة " الخافجي " [١٢] في السعودية مع رجاء ألا يكون سفره طابورًا طويلًا من السيارات فاتحة مصابيحها القوية في ظلام الليل، وبالفعل بدأ موكب الأمير يتحرك في اتجاه منطقة " الخافجي " ووصلت بسلام؛ وكان مؤدى ذلك أن الغزو العراقي للكويت وإن نجح في احتلال البلد، لم ينجح في السيطرة على رموز الشرعية فيه، وحتى إن كانت هذه الرموز قد خرجت من البلاد، فإنها لم تترك شرعيتها وراءها، وإنما أخذتها معها، وبها كانت تستطيع أن تتصرف على النحو الذي ترتئيه سواء مع القبائل القريبة، أو مع الدول المهتمة [١٣].

**ثانياً: الإدانة والعقوبات:**

أدانت الولايات المتحدة التحرك العراقي ضد الكويت منذ الوهلة الأولى، وطالبت العراق بالانسحاب، وتحركت من خلال الأمم المتحدة لاستصدار قرارات من مجلس الأمن لإدانة الغزو العراقي والمطالبة بالانسحاب من الكويت ومقاطعة العراق اقتصاديًا (القرار ٦٦١/١٩٩٠)، وعدم الاعتراف بضم الكويت (٦٦٢/١٩٩٠)، وفرض الحصار البحري (٦٦٥/١٩٩٠)، والحصار الجوي (٦٦٦/١٩٩٠)، كما طالب الاتحاد السوفيتي بوقف تسليم العراق أي أسلحة قد تكون في طريقها الى العراق. [١٤]، وقامت بفرض العديد من العقوبات، وهي:

إصدار أمرين تنفيذيين بفرض حصار اقتصادي شامل ضد العراق، وحظر الحكومتين العراقية والكويتية من الممتلكات الواقعة ضمن الولاية القضائية للولايات المتحدة أو تحت سيطرة الأشخاص الأمريكيين:

وكان ذلك على إثر قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ٦٦١ في السادس من أغسطس عام ١٩٩٠م، بوضع حد للغزو واحتلال الكويت، واستعادة سيادة

الكويت واستقلالها ووحدة أراضيها، وأن تفرض جميع الدول عقوبات اقتصادية شاملة على العراق والكويت، واستجابت الولايات المتحدة لهذه التطورات، وأكدت أن الإجراءات الاقتصادية التي اتخذتها فيما يتعلق بالعراق والكويت تتوافق مع قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وقانون سلطات الطوارئ الاقتصادية الدولية، وقانون الطوارئ الوطنية، وقانون الأمم المتحدة (*)، وأصدر الرئيس الأمريكي" جورج بوش ١٩٨٩- ١٩٩٣م " George Bush أمرين تنفيذيين: الأمر الذي أصدره بخصوص العراق: حظر الصادرات والواردات من السلع والخدمات بين الولايات المتحدة والعراق، وأي نشاط يروج أو يهدف إلى تعزيز مثل هذا التصدير والاستيراد، وحظر أي تعامل من قبل أي شخص أمريكي فيما يتعلق بالممتلكات ذات المنشأ العراقي، وصدرت من العراق بعد ٦ أغسطس ١٩٩٠ م، أو معدة للتصدير إلى العراق أو منه إلى أي بلد، والأنشطة ذات الصلة، وحظر المعاملات المتعلقة بالسفر من أو إلى العراق أو الأنشطة من قبل أي شخص من هذا القبيل داخل العراق، باستثناء المعاملات اللازمة للخروج الفوري من العراق، أو السفر الصحفي، ومنع المعاملات المتعلقة بالنقل من العراق وإليه،أو استخدام السفن أو الطائرات المسجلة في العراق من قبل أشخاص أمريكيين، وحظر أداء أي شخص أمريكي لأي عقد لدعم فئات معينة من المشاريع في العراق، وحظر التزام أو تحويل الأموال أو المعاملات المالية الأخرى أو الموارد الاقتصادية من قبل أي شخص أمريكي إلى حكومة العراق، أو أي شخص آخر في العراق.، وحجب كل ممتلكات حكومة العراق في الوقت الحالى أو فيما بعد، كذلك أي ممتلكات في حوزة أو سيطرة أشخاص أمريكيين بما في ذلك فروعهم الأجنبية (١٥).

كما طبقت على الكويت جميع العقوبات الاقتصادية السارية ضد العراق على وجه التحديد، هذا الأمر: حظر الصادرات والواردات من السلع والخدمات بين الولايات المتحدة والكويت، وأي نشاط يروج أو يهدف إلى الترويج لمثل هذا

التصدير أو الاستيراد، وحظر أي تعامل من قبل أي شخص أمريكي فيما يتعلق بممتلكات من أصل كويتي تم تصديرها من الكويت بعد ٦ أغسطس ١٩٩٠م، أو مخصصة للتصدير إلى أو من الكويت إلى أي دولة، والأنشطة ذات الصلة، وحظر المعاملات المتعلقة بالسفر من الكويت وإليها، أو الأنشطة التي يقوم بها أي شخص من هذا القبيل داخل الكويت، باستثناء المعاملات اللازمة للمغادرة الفورية للكويت، أو تسيير الأعمال الرسمية لحكومة الولايات المتحدة أو الأمم المتحدة، أو السفر الصحفي، وحظر المعاملات المتعلقة بالنقل من الكويت وإليها ، أو استخدام السفن أو الطائرات المسجلة في الكويت من قبل أشخاص أمريكيين، وحظر أداء أي شخص أمريكي لأي عقد لدعم فئات معينة من المشاريع في الكويت ، وحظر التزام أو تحويل الأموال أو التعاملات المالية الأخرى أو الموارد الاقتصادية من قبل أي شخص أمريكي إلى حكومة الكويت، أو أي شخص آخر في الكويت، وحجب كل ممتلكات تابعة لحكومة الكويت وتقع في الولايات المتحدة أو في حوزة أو سيطرة أشخاص أمريكيين، بما في ذلك فروعهم الأجنبية.

ونص القرار على تشاور وزير الخزانة الأمريكي،" نيكولاس إف. برادي "١٩٨٨- ١٩٩٣م " *Nicholas F. brady* مع وزير الخارجية " جميس بيكر ١٩٨٩- ١٩٩٢م *James Baker* "، لتنفيذ القرارات بما في ذلك إصدار القواعد واللوائح المنظمة للأمر، وكانت الأوامر سارية المفعول في الساعة ٨:٥٥ مساءً بتوقيت شرق الولايات المتحدة، ٩ أغسطس١٩٩٠م، وتم إعلان حالة الطوارئ الوطنية من قبل السلطة التنفيذية، كما تم توجيه جميع وكالات الحكومة الاتحادية لاتخاذ جميع التدابير المناسبة في حدود سلطتها لتنفيذ الأحكام من هذا الأمر، بما في ذلك تعليق أو إنهاء التراخيص أو التفويضات الأخرى السارية اعتبارًا من تاريخ هذا الأمر(١٦).

كما صدر قرار بتجميد ممتلكات الحكومة الكويتية وحظر المعاملات مع الكويت: ونص على أن جميع الممتلكات والمصالح في ممتلكات حكومة الكويت الموجودة في الولايات المتحدة، سوف يتم حظرها أو تصبح فيما بعد في حيازة أو سيطرة أشخاص من الولايات المتحدة، بما في ذلك فروعهم الخارجية. كما كان للقرار العديد من النصوص [١٧] التى تعمل على تجميد كافة الأنشطة الخارجية الخاصة بالكويت [١٨].

وأدان الكونجرس الأمريكي العدوان العراقي على الكويت، وصرح بأنه يهدد المصالح الأمريكية الحيوية في الخليج العربي، كما يهدد السلام في المنطقة، كما سجل الكونجرس دعمه لقرارات مجلس الأمن الإثني عشر كلها [١٩]، وهذا من شأنه أن يؤكد على أن الولايات المتحدة الأمريكية تقف إلى جانب المجتمع الدولي، وإلى جانب القانون الدولي، كما أنه سيساعد على تبديد أي اعتقاد قد يكون موجودًا في أذهان قادة العراق أن الولايات المتحدة تفتقر إلى الدعم الدولي للتصرف بشكل حاسم للرد على عدوان العراق المستمر ضد الكويت، كما تبنى الكونجرس الأمريكي قرارًا ينص على أن الكونجرس يدعم استخدام جميع الوسائل اللازمة لتنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي (٦٧٨) ، ومثل هذا الإجراء من شأنه أن يرسل رسالة واضحة إلى صدام حسين أن ينسحب دون شرط أو تأخير من الكويت، وأن أي تأخير عن الانسحاب أو العناد من قبل العراق سيؤدى إلى تحالف دولي قوى متصاعد ضد العدوان العراقي [٢٠].

كما سعت الولايات المتحدة إلى التعاون مع الاتحاد السوفيتي، فأرسلت وزير خارجيتها الى موسكو في اليوم التالي للغزو، ليصدرا بيانًا مشتركًا بإدانة الغزو وبمطالبة العراق بالانسحاب، وطالبت الاتحاد السوفيتي بوقف تسليم العراق أي أسلحة قد تكون في طريقها إليه ، وطلبت الولايات المتحدة من الرئيس " ميخائيل جورباتشوف ١٩٩٠- ١٩٩١م "*Mikhail Gorbachev* " أن يبعث بخطاب

للرئيس " صدام حسين " يبدي فيه موقفه صراحة من قضية غزو العراق للكويت، وأن يكون شجبه لها " بكلمات فصيحة " لا تترك لديه ذرة شك من موقف الاتحاد السوفيتي، ثم كانت القمة الأمريكية السوفيتية في هلسنكي ***Helsinki*** (يوم ١٠ سبتمبر ١٩٩٠م )، والتي انتهت الى إدانة ضم الكويت، وتطبيق قرارات الأمم المتحدة، واتخاذ إجراءات إضافية إذا فشلت الحلول السلمية [٢١].

كما قامت الولايات المتحدة بنشر القوات المسلحة الأمريكية في منطقة الخليج العربي، وذلك تحسبًا لأي تطورات، وتشمل هذه القوات فيلق جيش أمريكي ثقيل، وقوة مشاة البحرية مع لواء إضافي، بالإضافة إلى ذلك ثلاث حاملات طائرات، وسفينة حربية، ومجموعة إنزال بحرية برمائية، وسرب بحري. وأعلنت عن أهدافها والتي تتضمن تحقيق الانسحاب الفوري والكامل وغير المشروط للقوات العراقية من الكويت، واستعادة الحكومة الكويتية الشرعية، وحماية أرواح المواطنين الذين يحتجزهم العراق كرهائن في كل من الكويت والعراق، واستعادة الأمن والاستقرار في الكويت [٢٢].

**ثالثًا: أزمة النفط:**

كان لغزو العراق تأثير كبير على أسعار النفط الخام، وتضاعفت أسعار النفط، وتحركت الأسعار اليومية صعودًا وهبوطًا بشكل حاد، في نطاق يتجاوز خمسين في المائة من سعر ما قبل الغزو، ونتج عن ارتفاع أسعار النفط بشكل مباشر عن خسارة الأسواق التي جاءت مع المقاطعة العالمية البالغة ٤.٣ مليون برميل في اليوم من الإنتاج العراقي والكويتي، ظلت الأسعار مرتفعة بسبب احتمال اندلاع أعمال عدائية وفقدان المزيد من الإمدادات من الخليج العربي، وكان السبب المباشر لارتفاع وتقلب أسعار النفط هو الوتيرة السريعة للتطورات ذات الصلة بظروف العرض والطلب المستقبلية، وانتشار المعلومات بسرعة خلال أزمة الخليج وما يترتب عليها، والتوقعات غير المؤكدة للاقتصاد الأمريكي، والعامل الأساسي

الذي سمح بترجمة هذه التطورات إلى مثل هذه التحركات الكبيرة للأسعار هو القدرة المحدودة للعرض وبطء الاستجابة على الطلب، والتي أصبحت أكثر تقييدًا مع تطور الأزمة، وحدث هذا لسببين وثيقي الصلة ببعضهما: الأول: فقدان المخزون المؤقت لإمدادات أوبك، الثاني: الإفراج البطيء عن الإمدادات من المخزون(٢٣).

وكان السبب الرئيسي لارتفاع الأسعار أيضًا هي موجة من الطقس البارد القاسي، والتى ضربت أوروبا بشكل غير متوقع؛ حيث إنها الأسوأ منذ ستين عامًا، والذي كان له آثار مزدوجة تتمثل في زيادة الطلب بشكل حاد على وقود التدفئة، بينما تسبب في مجموعة متنوعة من المشاكل في لوجيستيات التوريد، بما في ذلك إغلاق المصافي واختناقات النقل، وقد أدى هذا النقص إلى تفاقم انخفاض مستوى الواردات بسبب ارتفاع الطلب على نواتج التقطير والأسعار في أوروبا، وارتفاع السعر الفوري لزيت التدفئة (٢٤).

كما أدى العدوان العراقي على الكويت إلى ارتفاع سعر البرميل من ٢٥ دولارًا تقريبًا إلى أكثر من ٣١ دولارًا، وارتفع سعر المضخة بمعدل ١٥ سنتًا، وهذه الزيادة كلفت المستهلكين ٢٥ مليار دولار تقريبًا (٢٥) كما ارتفع متوسط تكلفة استيراد النفط لمصافي التكرير الأمريكية من ١٦.٥٠ دولارًا للبرميل في يوليو إلى ما يقرب من ٣٣ دولارًا (٢٦).

وقد تأثرت أوروبا أكثر من الولايات المتحدة نفسها من أزمة النفط، فقد زادت أسعار التجزئة بشكل كبير في أوروبا واليابان خلال فترة الاضطراب أكثر مما كانت عليه في الولايات المتحدة في الفترة بين ٣٠ يوليو و ٨ أكتوبر ١٩٩٠م، فقد ارتفعت أسعار البنزين بمقدار ٠.٥٠ دولار للجالون في أوروبا بينما زادت فقط ٠.٢٥ دولار للجالون في الولايات المتحدة. كما ارتفع أيضًا سعر زيت التدفئة بالتجزئة في أوروبا بنحو ٠.٥٠ دولار للجالون الواحد، وكانت الزيادة حوالي ٠.٤٠ دولار للجالون في الولايات المتحدة (٢٧).

وقد تمثل دور الولايات المتحدة لحل هذه الأزمة في ضوء جهود وزارة الطاقة الأمريكية على النحو التالى:

أعلنت وزارة الطاقة الأمريكية حالة الطوارئ وأعدت خطط متتابعة من خلال الاختبارات المكثفة والتدريب، والحد من الطلب المحلي على السلع المحلية من النفط الخام، وزيادة إنتاج النفط المحلي، وتعزيز العلاقات مع بلدان النفط، وخاصة بلدان الشرق الأوسط، والتي ساعدت في تعزيز إنتاج النفط، كما أعدت تقييمات للمخاطر الاقتصادية والبيئية، والأضرار على منشآت النفط الإقليمية [٢٨].

في بداية شهر ديسمبر عام ١٩٩٠م زار وزير الطاقة الأمريكي" جيمس د. واتكينز ١٩٨٩- ١٩٩٣م " *James D. Watkins* دولتي المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة لتنسيق التعاون في حالة حدوث مزيد من الأعمال العدائية من جراء العدوان العراقي على الكويت، وقد توفرت لدى الوزير الأمريكي معلومات دقيقة عن حالة منشآت النفط السعودية، وقد ساعدت هذه المعلومات في تبديد الشائعات التي قد تساهم في حدوث ارتفاعات غير ضرورية في أسعار النفط، وأن المملكة قادرة على تعويض حصة العراق والكويت التى توقفت عن الضخ والمقدرة بأربعة ملايين وثلاثمائة ألف برميل؛ نظرًا لقدرة المملكة على ذلك، علمًا بأن لديها مخزونًا جيدًا، وتحتل مرتبة متقدمة في تصدير البترول بكميات وفيرة، والذي يمثل وحده حوالي ٦٠٪ من الإجمالي في جميع أنحاء العالم، ومخزون تجاري في السوق أعلى بحوالي ١٥٠ مليون برميل من المستوى المتوسط خلال السنوات الأربع السابقة حتى نهاية الربع الثالث من عام ١٩٩٠[٢٩].

**كما اتخذت وزارة الطاقة عدة إجراءات منها:**

- زيادة إنتاج ولاية ألاسكا: طلبت وزارة الطاقة من إدارة نظام إنتاج النفط في ألاسكا زيادة التدفق بمقدار زيادة من ٥٠٠٠٠ إلى ١٠٠٠٠٠ برميل يوميًا، وذلك دون الإضرار بقدرات الإنتاج المستقبلية.

– زيادة إنتاج احتياطي البترول البحري: طالبت وزارة الطاقة بوضع أنظمة جديدة من أجل زيادة الإنتاج البحري بمقدار ٥٠٠٠ برميل يوميًا.

– طالبت وزارة الطاقة بعض مسئولي الولايات مثل تكساس، ونيو مكسيكو، وكانساس، وألاباما، وميسيسيبي، وولايات أخرى بالحث على إجراء تعديلات على مستويات الإنتاج المسموح بها في بعض الحقول، وإمدادها بما لا يقل عن ٣٠ ألف برميل يوميًا إلى الإمداد المحلي(٣٠).

– تبديل الوقود في الولايات المتحدة الأمريكية، والتحول للغاز الطبيعي ، حيث عملت وزارة الطاقة الأمريكية مع سلطات الولايات لتحديد مشاريع خطوط أنابيب الغاز الطبيعي، والتي ستمكن من حدوث تبديل الوقود واستدامته، مع التأكيد على أن التحول إلى الوقود المحلي لن يضر بالعملية التنظيمية للولايات، والعمل على تسريع معالجة مشاريع خطوط أنابيب الغاز الطبيعي في الولايات المتحدة، كما عزمت وزارة الطاقة وضع مقترحات تشريعية لإزالة الحواجز وتسهيل التصاريح اللازمة لمنشآت الغاز الطبيعي، وأن ذلك الأمر سيوفر ما يقرب من ٥٥٠٠٠ ألف برميل يوميًا من النفط ، كما عملت على زيادة استخدام الوقود البديل، وإقامة منشآت الإيثانول في الولايات المتحدة بطاقة ٨٠٪ وسيكون لهذه الزيادة في استخدام الوقود البديل تأثير على موازنة استخدام النفط الخام بما يقدر بـ ١٠،٠٠٠ آلاف برميل في اليوم على المدى القريب، كما عملت وزارة الطاقة على استكشاف خيارات أخرى لزيادة استخدام الوقود البديل على المدى الطويل.

– كما شجع وزير الطاقة الأمريكيين على المحافظة على ضغط الإطارات المناسب، وأنه يمكن توفير ما يصل إلى ١٠٠٠٠٠ ألف برميل من النفط يوميًا بمقياس بسيط للحفاظ على ضغط إطارات السيارات الموصي به، ومراقبة حدود السرعة المعلنة وأنه يمكن لكل أمريكي إنقاذ الأرواح والمال والطاقة من خلال القيادة بحدود السرعة المعلنة؛ حيث إن كل ميل بالساعة يتجاوز حدود السرعة

يستهلك وقودًا بنسبة ٢٪ أكثر من اللازم، وتجاوز متوسط السرعة على الطرق السريعة غير المزدحمة حدود السرعة المعلنة بأكثر من ٥ أميال في الساعة، وأنه يمكن أن يوفر الامتثال الطوعي لحدود السرعة المعلنة ما لا يقل عن ٥٠٠٠٠ ألف برميل من النفط يوميًا.

– كما شجع وزير الطاقة إلى استخدام السيارة الأكثر كفاءة حيث إن أكثر من نصف الأسر الأمريكية لديها مركبتان أو أكثر، إحداهما أكثر كفاءة في استهلاك الوقود بمعدل ٥ أميال في الجالون من الأخرى، وإذا قام ٢٠ ٪ فقط من مالكي المركبات هؤلاء بتغيير أنماط القيادة بحيث يتم استخدام السيارة الأكثر كفاءة للجزء الأكبر من أميال السيارة المقطوعة، فيمكن توفير ٤٠٠٠٠ ألف برميل من النفط يوميًا، كما طالب الولايات والمناطق الحضرية وأرباب العمل تشجيع وتسهيل استخدام مرافقي السيارات وحافلات النقل واستخدام خدمات النقل العام؛ حيث إن ذلك يمكن أن يؤدي إلى زيادة ٢٠ في المائة، وتقليل استهلاك النفط بمقدار ٩٠ ألف برميل يوميًا [٣١].

– التشجيع على استخدام بنزين أوكتان المنخفض بدلًا من استخدام البنزين الممتاز، ويهدف ذلك إلى توفير مايقرب من ٣٠٠٠٠ إلى٨٠٠٠٠ ألف برميل في اليوم، وتوفير ما يصل إلى ٣ مليارات دولار سنويًا. وستشجع وزارة الطاقة في حملتها للتوعية العامة على استخدام البنزين المنخفض الأوكتان.

– التشجيع على ضبط واستبدال مواقد الزيت حيث يستخدم ما معدله ٩٠٠ ألف برميل في اليوم من زيت الوقود للتدفئة، ويمكن أن يؤدي تحسين الصيانة والتعديل على المعدات الموجودة إلى تحسين الكفاءة بنسبة ١٠ في المائة وتوفير الأموال، ويمكن أن يؤدي استبدال المعدات القديمة بحراقات ومراجل وأفران أكثر كفاءة إلى تحسين الكفاءة بنسبة ٢٥ في المائة، وسيدفع تكاليفها في غضون من ١ إلى ٥ سنوات؛ والهدف من ذلك هو توفير النفط ٣٥٠٠٠٠ –٥٠٠٠٠٠ ألف

برميل في اليوم، وستعمل وزارة الطاقة مع مسوقي البترول والدول، وفي حملتها للتوعية العامة، وستشجع ضبط واستبدال محارق النفط.

– التشجيع على ترشيد استهلاك الكهرباء؛ حيث إن ٢٩ مرفقًا أمريكيًا يعتمدون بشكل أساسي في الولايات الشمالية الشرقية والوسطى على الكهرباء، وتستهلك ما يقرب من ٦٥٠.٠٠٠ ألف برميل في اليوم من النفط المستخدم لتوليد الكهرباء. وإن كل تخفيض بنسبة ١٪ في استهلاك الكهرباء يقلل من مدخلات الطاقة لهذه المرافق بما يعادل ١٥٠.٠٠٠ألف برميل في اليوم من النفط. وستعمل وزارة الطاقة مع المرافق، ولجان المرافق العامة بالولاية لتشجيع كفاءة استهلاك الطاقة.

– التشجيع على الحفاظ على الزيت الصناعي؛ حيث إنه يمثل في التصنيع ٢٥ في المائة من استهلاك النفط في الولايات المتحدة، ويستخدم قدر كبير منه كمواد أولية، وإن خفض استخدام المصنّعين للنفط بنسبة ١٪ سيوفر ٣٦٠٠٠ ألف برميل نفط، وستعمل وزارة الطاقة مع القادة في مجتمع التصنيع لتوفير معلومات عن فرص كفاءة الطاقة، وجعل الأولوية لتحسين كفاءة الطاقة [٣٢].

كانت هذه إجراءات وزارة الطاقة الأمريكية لاحتواء أزمة النفط، وقد سارعت الولايات المتحدة في اتخاذ إجراءات الحصار الاقتصادي ضد العراق، وكانت على النحو التالي:

– قامت قطع الأسطول الأمريكي بمشاركة قطع من الأسطول البريطاني بوقف البواخر الداخلة والخارجة من ميناء البصرة، وتفتيشها ومصادرة حمولاتها، و الشئ نفسه حدث لناقلات البترول، ونشطت السفن الحربية تستوقف البواخر والناقلات بطلقات النار الإنذارية.

– توقف أنابيب نقل البترول الثلاث التي كان العراق يتصور أنها قادرة على حمل بترولـه إلى الخليج وإلى البحر الأبيض، وكان الخط العابر لسوريا متوقفًا

بالفعل من أيام الحرب العراقية الإيرانية، ويوم ٧ أغسطس توقف الخط العابر للسعودية، وتوقف الخط العابر لتركيا، وأصبح نفط العراق ممنوعًا بالكامل من الوصول إلى الأسواق، ولم يكن العراق فيما يبدو يتوقع حجب بترولـه وبترول الكويت مرة واحدة عن الأسواق؛ لأن ذلك من شأنه أن يحدث نقصًا في الطلب تزيد معه الأسعار إلى حدود قد تكون جنونية، ولأيام قليلة بدا ما يتوقعه العراق على وشك الحدوث، فقد ارتفع سعر برميل البترول بسرعة من ١٢- ١٣ دولارًا للبرميل إلى ٣٧- ٤٠ دولارًا للبرميل، ولكن الولايات المتحدة تدخلت بخطة يبدو أنها كانت جاهزة ومعدة للطوارئ، وتدفقت إلى الأسواق كميات من الاحتياطي الاستراتيجي الأمريكي، وطلبت الولايات المتحدة إلى حلفائها أن يفعلوا الشئ نفسه.

ثم عقدت دول " الأوبك " اجتماعًا استثنائيًّا تقرر فيه عدم الالتزام بحصص الإنتاج السابقة، وإطلاق الحرية للدول المنتجة لكى تضخ ما تشاء. وفي أيام ارتفع إنتاج البترول في السعودية من ٣،٥ مليون برميل في اليوم إلى ٦ ملايين برميل في اليوم، ثم إلى ٨ ملايين برميل في اليوم، وقرب أواخر عام ١٩٩٠ كان إنتاج البترول السعودي قد وصل إلى ١٠ملايين برميل في اليوم، وكان هذا كافيًا لتعويض نقص بترول العراق والكويت معًا وزيادة.، وكانت قرارات تجميد الأرصدة العراقية والكويتية في الخارج قد استكملت كل تفاصيلها، وبالتالى لم يعد العراق قادرًا على شراء شئ من العالم إلى جانب عدم قدرته على نقل ما يشتريه أو يبيعه للعالم [٣٣].

**رابعًا: المواطنون الأمريكيون والسفارات الأمريكية في الكويت والعراق:**

في ١٨ أغسطس ١٩٩٠م قرر العراق احتجاز الرعايا الأجانب طالما أنه ظل مهددًا بحرب عدوانية، وفي ١٩ أغسطس ١٩٩٠م أعلن العراق اعتقال جميع رعايا الدول الغربية لديه، واحتجازهم في المنشآت والقواعد العسكرية المدنية والاستراتيجية في كافة المدن العراقية، واستمرار اعتقالهم حتى زوال شبح الحرب تماما.، كما أعلن العراق عن استخدام الرعايا الأجانب كدروع بشرية حيث بلغ

عددهم ٢١ ألفًا، بينهم ٢٥٠٠ أمريكي في الكويت، ٧٠٠ في العراق ٤٠٠٠ بريطاني في الكويت، ٦٠٠ في العراق، وفي ٢٠ أغسطس هدد العراق جميع الدبلوماسيين المعتمدين في الكويت بضرورة إغلاق مقار بعثاتهم الدبلوماسية في موعد ينتهي في ٢٠ أغسطس، وأعلن أن الذين سيرفضون ذلك سيعاملون كرعايا أجانب عاديين بدون أي صفة دبلوماسية [٣٤].

**أما عن الإجراءات الأمريكية تجاه الأزمة فكانت على النحو التالي:**

تم إنشاء فريق عمل يعمل على مدار الساعة في مركز عمليات خاص بهذا الأمر، وقد تم تشكيله من ٤٠ شخصًا كانوا يعملون على مدار أربع وعشرين ساعة، ويجري هذا الفريق ثلاث نوبات لمتابعة الأمر بكل دقة، وقد قُدِّر أن حوالي ٢٥٠٠ أمريكي كانوا في الكويت وقت الغزو، و ٥٨٠ آخرين كانوا في العراق، بالإضافة إلى ٣٠٠٠٠ أمريكي كانوا في منطقة الخليج العربي المجاورة، وقد تلقى الفريق في البداية وعلى الفور مكالمات من الأقارب والأصدقاء والأحباء القلقين لمعرفة ما كان يحدث، وقد تلقى الفريق أكثر من ٤٦٠٠ مكالمة هاتفية في اليوم الأول وحده، وفي تلك الفترة المبكرة، تجاوزت المكالمات ٦٠٠ مكالمة في الساعة، وكانت هذه المكالمات من الأقارب والأصدقاء المهتمين، والتي كانت مفيدة للغاية لمكتب الفريق، وفي بعض الحالات كانت هذه هي الطريقة الوحيدة التي تم التعرف بها وجود هؤلاء الأمريكيين في تلك البلدان، ومن ثم تم الوقوف على أسماء الأفراد الموجودين في المنطقة، وتم تجميع المعلومات عن هؤلاء الأشخاص من مصادر مختلفة، كالسفارات والشركات التي عمل بها هؤلاء الأشخاص، ومن ملفات التسجيل الخاصة بالفريق، كما ظل موظفو القنصليات على مقربة من أسر الرهائن، والاتصال بهم كل ٤٨ ساعة، وإمدادهم بمعلومات محدثة، وذلك عندما تكون الأخبار جيدة، ولقد أجرى الفريق أكثر من ٣٠ ألف مكالمة هاتفية مع العائلات في الولايات المتحدة. كما تم إنشاء نظام يوفر لكل أسرة أخصائيًا – وفي الغالب يكون

ضابطًا في السلك الدبلوماسي – لديه الكثير من الخبرة في هذه المواقف، كما عمل الفريق بكل قوته لتقديم المساعدة لأولئك المحاصرين في هذه الأزمة [٣٥].

كما تم إصدار إرشادات السفر لكل من الأمريكيين المحاصرين في الكويت والعراق، وبالنسبة لأولئك الموجودين في دول الخليج العربي المجاورة، وإبلاغ الأمريكيين في العراق والكويت بمغادرة تلك المنطقة في أقرب وقت ممكن، وتأجيل السفر غير الضروري بالنسبة للأمريكيين الآخرين، ويشمل ذلك السفر في دول: السعودية – المنطقة الشرقية فقط – والبحرين، والإمارات العربية المتحدة، وقطر، واليمن، والأردن.

كما تم العمل عن كثب مع صوت أمريكا ووسائل الإعلام الدولية الأخرى للحصول على معلومات استشارية أساسية للأمريكيين الذين لم يتمكنوا من الاتصال بالسفارة أو الذين تعذر الاتصال بهم في العراق والكويت، ومع أقل من عشرين موظفًا رسميًا في السفارة الأمريكية ببغداد كان صمودهم وتحديهم في مواجهة حكومة كانت تتجاهل بشكل صارخ التزاماتها بموجب الاتفاقيات الدولية لرعاية الأجانب، وفي أقل من أسبوعين، تم إخراج ١٩٠٠ أمريكي وأفراد عائلات آخرين من هناك. وقد كان مسؤولو السفارة على قدر من الشجاعة ، تحت ظروف الحصار، خاطروا بحياتهم، وكانوا يعملون ليلاً ونهارًا لتنظيم هذه الرحلات، وذلك لإعادة هؤلاء النساء والأطفال إلى الولايات المتحدة، وتم إخراجهم بأسرع ما يمكن من بغداد [٣٦].

كما تفاوضت السفارة، في كثير من الأحيان في ظل ظروف صعبة للغاية مع حكومة تقوم بتغيير قواعدها في منتصف الطريق، وتراجعت عن الوعود التي قطعوها كما سعت السفارات في الكويت والعراق مباشرة من خلال نظام الحراسة إلى إجراء اتصالات مع جميع الأمريكيين ومحاولة ضمان سلامتهم، وتحقيقًا لهذه الغاية، تم الاتصال بما يقرب من ٢٠٠٠ أمريكي في الأسابيع الثلاثة الأولى وحدها، وفي

الأيام الأولى من الغزو كان ضباط القنصليات في شوارع الكويت وبغداد للتحقق من سلامة ومكان وجود الأمريكيين، وكان ذلك في كثير من الأحيان تحت تهديدهم الشخصي، كما كانت المكالمات في السفارة الكويتية في هذه الفترة تحت مراقبة العراقيين في الفترة التي وجهت فيها السفارة الأمريكية ببغداد مطالب مستمرة للمسؤولين العراقيين وذكّرتهم بمسؤوليتهم عن رعاية الأمريكيين وغيرهم من الأجانب المحاصرين في الغزو، وكان ذلك بلا جدوى، كما كانت إحدى أولويات الفريق القصوى هي جعل نظام إدارة الأزمات، على أكبر قدر ممكن من الكفاءة والاحتراف، للاستجابة بأقصى سرعة مهما كان الوضع (٣٧).

**المحور الثالث: التحرك السياسي :**

قام الرئيس صدام حسين باستدعاء القائم بالأعمال الأمريكى " جوزيف ويلسون "Joseph C. Wilson " لمقابلته، وتمت المقابلة فعلًا في الساعة الثانية بعد ظهر يوم ٦ أغسطس ١٩٩٠م، وقد أراد الرئيس صدام إرسال عدة رسائل مباشرة للرئيس الأمريكي يشرح فيها نواياه، والاطمئنان إلى مقاصده، وكان مضمون هذه الرسائل على النحو التالي:

الأولى: أن الرئيس صدام على استعداد لأن يتفهم رد الفعل الأمريكي إزاء دخول العراق الكويت، الثانية: أن التدخل العسكري العراقي في الكويت عمل يقتصر على الكويت لظروف تاريخية خاصة، ولا ينسحب على أي بلد غيرها، الثالثة: أن الرئيس العراقي يعرف حجم المصالح الأمريكية في السعودية، وأنه ليس واردًا بالنسبة إليه تهديدها، الرابعة: أن الرئيس صدام حريص على مصداقيته؛ لأن الولايات المتحدة الأمريكية تتهمه بين ما تتهمه به أنه كذب على آخرين، الخامسة: أن الرئيس صدام حسين يؤكد أن العراق حريص على علاقة طيبة مع أمريكا، وهذه سياسة مرسومة ومقررة، السادسة: أن الرئيس صدام يعرف الفارق في القوة بين العراق وبين الولايات المتحدة، ولكنه يعتقد أن الولايات المتحدة قد تخسر الكثير في

هذه الحرب، وأن العراق يريد صداقة الولايات المتحدة، ويتفهم ويقدر حجم مصالحها، وهو في الوقت نفسه على استعداد للدفاع عن نفسه في أي ميدان. وأنهى الرئيس " صدام حسين " مجموعة رسائله إلى الرئيس " جورج بوش " قائلًا: الخلاصة: إذا كان الذي يريده الرئيس الأمريكي هو المعلن عن سياسته من المصالح الأمريكية في المنطقة، فإننا نرى التصعيد والتوتر والتصرف العسكري هو ضد هذه المصالح، أما إذا كانت هناك مصالح أخرى لأمريكا لا نعرفها غير ما ذكرنا، فهذا شأن آخر. ولم يكن هناك رد على هذه الرسائل من الولايات المتحدة أو من الرئيس الأمريكي نفسه [٣٨].

وقد حاولت الولايات المتحدة الوصول لحل سياسي للوضع الخاص بالعدوان العراقي على الكويت، وأرسلت وفدًا لزيارة الخليج في الفترة من ٢٥ إلى ٣٠ نوفمبر عام ١٩٩٠م، والوصول لحل لهذه الأزمة، وقد توصل الوفد الامريكى من خلال زيارته إلى ستة استنتاجات رئيسية، وهى على النحو التالي:

الأولى: أن التحالف ضد العراق أقوى مما يتصور صدام حسين، وأن هذا التحالف متعدد الجنسيات، والقوات الأمريكية ليست في الخطوط الأمامية، وأن الخطوط الأمامية تتألف من القوات العربية، أما جميع القوات الأمريكية والبريطانية والفرنسية فهي متمركزة خلف العرب، وأن الدول العربية على قدرة على القتال لإخراج العراق من الكويت، وأن العالم أجمع لا العرب وحدهم ضد العراق ودخولهم الكويت.

الثانية: أن صدام حسين متهور، ولا يعلم من ضده، والقوة التى سيواجها، وفي اعتقاده أنه قوة لا تهزم، وأن الانتصار عليه غير ممكن، كما أنه يماطل من أجل تأخير التدخل العسكري الدولى ضده؛ لعلمه أن هذا الصدام سيؤدى الى إراقة كثير من الدماء.

الثالثة: أن السعودية ستساهم أكثر بكثير من أي دولة لتغطية النفقات إذا ما تطور الأمر للتدخل العسكري، كما أنه ستتكفل بتزويد كل القوات بكل ما تحتاجه من ماء، وطعام، ووقود، ومراكز إيواء، بالإضافة إلى توفير مئات الشاحنات والحافلات لنقل القوات والمعدات، وقد أشار تحليل اقتصادي متاح للوفد إلى أن الحكومة السعودية ستواجه على الأرجح عجزًا يبلغ حوالي ١٠ مليارات دولار أو ١٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي السعودي في عام ١٩٩٠ على الرغم من القفزة الهائلة في أسعار النفط .

الرابعة: أن القوات الأمريكية متميزة عن القوات العراقية، من حيث التدريبات والانضباط والمهارات القتالية، والروح المعنوية العالية، والتى تجعلهم أقوى بكثير عن القوات العراقية.

الخامسة: هناك بعض المشاكل الطفيفة التى ستواجه القوات الأمريكية من خلال تواجدها في منطقة الخليج كارتفاع نسبة الرطوبة، وارتفاع درجات الحرارة، وذلك نظرًا للطبيعة الصحراوية لدول الخليج العربي، وسيتم التغلب على هذه المشاكل بالتدريب المستمر، ورفع كفاءة المعدات الثقيلة لتتناسب مع التغيرات المناخية الصحراوية.

السادسة: توصل الوفد إلى أن صدام حسين يجب أن يغادر الكويت، إلا أن الوفد يفتقر إلى المكان الذي يتم التواصل فيه إلى اتفاق كامل، وما هو التوقيت المناسب؟ وما هى الوسائل المناسبة لإنهاء هذه المواجهة؟ وما هى العقوبات التى تفرض عليه دون تهديد لإعطاء الكثير من الوقت حتى يذبل التحالف؟ كل هذه الأسئلة التي تصارع معها الوفد، والتي كان يجب على الكونغرس أن يرد عليها إلا أنه لم يتمكن من التوصل إلى إجماع للإجابة على تلك الأسئلة، وتبقى الحقيقة أن الوفد أجمع على أن صدام انتهك كل قواعد السلوك الحضاري، ولن يُسمح له

بالاستفادة من جرائمه وأن صدام حسين يجب ألا يطمئن، وعليه أن ينتظر الرد والعقوبة [٣٩].

كما فضلت الولايات المتحدة بشدة حل أزمة الخليج بالطرق السلمية والدبلوماسية ورحبت بالحل السلمي الذي يتفق مع قرارات مجلس الأمن الدولي والانسحاب العراقي الكامل من الكويت، واستعادة الحكومة الكويتية الشرعية، والإفراج عن جميع الرعايا الأجانب في العراق والكويت دون شروط مسبقة، كما رحبت الولايات المتحدة بأي حل يتفق مع قرارات مجلس الأمن، وعلى أي مبادرة من الدول العربية من أجل التفاوض السلمي والحل الفعلى لأزمة الخليج [٤٠]. إلا أن جميع المحاولات السياسية لحل الأزمة من كافة الأطراف باءت بالفشل، فكان التحرك العسكري أمر لا مفر منه.

## المحور الرابع: التدخل العسكري:

كان أول ما فعله الرئيس الأمريكي بوش هو تحديد موقفه من التدخل العسكري، وقد بلوره في ثلاث نقاط: الأولى: ليس هناك شئ قابل للتفاوض أو لحل وسط. الثانية: لا بد من تعبئة الرأي العام الأمريكي والعالمي في صف الولايات المتحدة. الثالثة: أن الولايات المتحدة هي المسؤولة عن " العمل "، وبالتالي فإن ما هو مطروح للبحث الآن هو خطط العمل للتدخل العسكري.، وقد تطلع الرئيس بوش ناحية العسكريين، ونظر إلى الجنرال الأمريكي المسؤول عن العمليات العسكرية " شوارتز كوبف ١٩٣٤- ٢٠١٢م " *Schwarzkopf* الذي اعتبر أن دوره قد جاء، وبدأ بعرض الاحتمالات المتاحة، ولخصها في احتمالين: الأول: ضربة جوية موجعة، وكان تقديره أنه مهما بلغت قوة الضربة فإنها غير مؤثرة. الثاني: التدخل العسكري الشامل على أوسع نطاق طبقًا للخطة ١٠٠٢- ٩٠ [٤١] ثم وصل إلى النقطة المحورية في عرضه، وهي: أن هذه الخطة هى الخيار الحقيقي المؤثر،

ولكن شرطها الرئيسي هو وجود قاعدة لحشد القوات، وهذه القاعدة لا يمكن أن تكون إلا السعودية.

ودارت المناقشات، وكان واضحًا أن الرئيس " بوش " قد استقر رأيه على الاحتمال الثاني الذي عرضه الجنرال " شوارتز كوبف "، وهو التدخل العسكري الشامل طبقًا للخطة ١٠٠٢- ٩٠. ثم خلصت المناقشات إلى ثلاث نقاط محددة رآها الجميع ضرورية: أنه لا بد من الاتصال بالملك فهد لتأمين وجود القاعدة الوحيدة الممكنة لتنفيذ الخطة، وأيضًا المسارعة على الفور إلى إغلاق خطوط أنابيب البترول العراقي عبر تركيا وعبر السعودية، كذلك لابد من ترتيبات خاصة يتحمل بمقتضاها العرب المنتجون للبترول تكاليف الخطة العسكرية، فميزانية الولايات المتحدة لا تحتمل عجزًا فوق ما تعانيه من عجز. ثم إن المستفيد من أي عمل لا بد أن يتحمل تكاليفه، وإذا كانت الولايات المتحدة على استعداد لأن تعطى الدم، فلا أقل من أن يقدم أصحاب البترول من مالهم ما يغطى نفقات الحملة [٤٢].

بدأ الرئيس جورج بوش على الفور بالنقطة الأولى في ضرورات العمل وهى: الحصول على موافقة الملك فهد على نزول القوات الأمريكية في المملكة العربية السعودية، وكان بوش يدرك أن هذه المهمة لا يمكن أن يقوم بها غيره، فلقد كان يعرف الملك فهد شخصيًّا من يوم كان مديرًا لوكالة المخابرات المركزية، وكان الملك فهد حينها وزيرًا للداخلية، ثم إنه فهم أثناء اجتماعه مع مستشاريه أن السعودية لم ترسل موافقتها حتى الآن على قرار إرسال طائرات " إف ١٥ "، فإذا كانت السعودية لم توافق حتى الآن على استقبال ٢٤ طائرة، فكيف يمكن إقناعها باستقبال مائة ألف جندي أمريكى على الأقل لتنفيذ الخطة " ١٠٠٢- ٩٠ "، وإذًا لابد من تدخل الرئيس الأمريكي شخصيًّا مع ملك السعودية، وبالفعل تم اتصال الرئيس بوش بالملك فهد، وكان رد الملك ضرورة إجبار صدام حسين على الخروج من الكويت، ولكن وضع المملكة الحساس يجعل من السماح للقوات الأمريكية

بالنزول في السعودية مستحيلًا، فالمملكة هي موطن للأماكن الإسلامية المقدسة ونزول قوات أجنبية فيها يثير ثائرة الدنيا، ويعرض مركز " عائلة سعود " لخطر شديد.، وأن الرئيس بوش لم يلح على الملك، ومع ذلك فقد كان مصممًا، وبدأ يتصرف وكأنه رجل واتته فرصته التاريخية، ولم يعد يتحدث عن الكويت وحدها، ولكنه بدأ يتحدث عن تسوية شاملة للأوضاع في الشرق الأوسط [٤٣].

كما استدعت واشنطن السفير السعودي لديها بندر بن سلطان (١٩٨٣-٢٠٠٥م ) وهو ابن شقيق الملك فهد، وهو شخصية ذات تأثير مهم داخل العائلة المالكة، وهو من أكثر الشخصيات محطًا للأنظار بواشنطن؛ مما جعل الكثيرين يقولون " إنه الرئيس شبه الرسمي للدبلوماسية السعودية "، وعرض عليه تحركات الجيوش العراقية نحو الحدود السعودية بصور ملتقطة بواسطة الأقمار الصناعية، وأجاب السفير السعودي بـ" أنه حتى لو كان الخطر العراقي واقعيًا فالحكام السعوديون يشكون بإدارة الأمريكيين في إيقافه " إلا أنه بعض عرض الأمر عليه، ومعرفته بخطورة الأمر على المملكة اقتنع وقام بالاتصال بعمه الملك فهد، وشرح له خطورة الموقف، والمخطط الأمريكي والتصدي لحل الأزمة، بيد أن حماس السفير اصطدم بتردد الملك فهد الممزوج بالحذر، وتلك الحالة هى إحدى المزايا البارزة في طباع العاهل السعودي [٤٤].

كما رأى الرئيس بوش بأنه لا بد من التحرك بأسرع ما يمكن؛ لأنه يخشى من مظاهر تردد تقلقه في السعودية، فالملك " فهد " كان متخوفًا من الأساس، وكان الرئيس بوش مشغولًا بثلاثة عناصر يمكن أن تؤدى إلى مشاكل: الأول: يخشى أن يؤثر الملك " حسين " على الملك " فهد"، ويجعله يقبل حلولًا وسطًا، الثاني: إذا انسحب العراقيون من الكويت فإنهم سوف يتركونها بلدًا تابعًا، وسوف تنتقل عدوي التبعية منها إلى بقية دول الخليج، الثالث: ليس هناك ضمان بألا يعود العراقيون إلى تكرار ما فعلوه في فرصة أخرى، وفي كل الأحوال فإن شبح

التدخل سوف يظل قائمًا في المستقبل، ومعنى ذلك أن ظل العراق سوف يبقى باستمرار مخيمًا على منطقة الخليج (٤٥).

وكان الرئيس بوش في دهشة من الملك فهد من عدم موافقته، واستطرد قائلا " إن بندر كان يقول: إن المملكة وجدت نفسها عارية تمامًا من أي غطاء، ونحن نوفر لهم أقوى غطاء يمكن تصوره، ومع ذلك يترددون "، ويبدوا أن فكرة برقت بسرعة في خاطر " جون سنونو *John Henry Sununu* ١٩٨٩- ١٩٩١م " رئيس هيئة مستشاري البيت الأبيض، وهو بثقافته يحمل مواريث عربية لأنه من أصل لبناني، وقد رفع يده، وقال موجهًا حديثه للرئيس بوش سيادة الرئيس ألا يمكن أن يكون الملك في حاجة إلى غطاء آخر يؤمن ظهره وأجنابه ؟ وركز بوش نظره إلى ناحية " سنونو " وكأنه يستزيده إيضاحًا، وأكمل " سنونو كلامه بأنه يظن أن الملك في حاجة إلى غطاء عربي أو إسلامي، أو الاثنين معًا ، ودارت مناقشة حول فكرة سنونو التى بدت منطقية ومقنعة، وقد راح " سنونو" يزيد بعض التفاصيل في فكرته قائلًا: " إن الملك فهد قد يحس بالحرج الشديد إذا طلب قوات أمريكية مسيحية لتحمي بلده العربي الإسلامي، وأما إذا ذهبت القوات الأمريكية في إطار أوسع، يشارك فيه عرب ومسلمون فإن المسألة في هذه الحالة يمكن أن تكون " *palatable* أي مقبولة "، والتقط الرئيس بوش الفكرة، وأضاف إليها تحسينات جديدة، وقال: إنه سوف يعمل على توفير مثل هذا الغطاء العربي والإسلامي، وأرسل وزير دفاعه " ديك تشينى *Dick Cheney* ١٩٨٩- ١٩٩٣م " لملك السعودية لإقناعه بالأمر وبالفعل نجح في ذلك (٤٦).

ويمكن أن نجمل بعض الأسباب وراء قبول السعودية استدعاء القوات الأمريكية إلى أراضيها، وهي: أولًا: قرب السعودية من مجريات الأحداث، وخشيتها أن تلقى المصير الكويتي نفسه؛ لذا فلو سيطر صدام حسين على الكويت، فلا شك في أن أمن المملكة ودول الخليج سيصبح في خطر داهم ، ثانيًا: إن نجاح القيادة

العراقية في إدارة الأزمة لصالحها، سيؤدى إلى بروز العراق كقوة إقليمية مسيطرة على الخليج وعلى نظام الشرق الأوسط كله، وسيصبح العراق سيد المنطقة بلا منازع، وسوف يضغط على السعودية لترضخ لإرادته.، ثالثًا: أدركت القيادة السعودية باحتلال العراق الكويت أنه سيتمكن من إملاء شروطه في ظل القضايا المتعلقة في المنطقة، ولا سيما في السياسة النفطية والسياسة الخارجية.، رابعًا: إقتناع السعودية أن العراق الذي خاض ثماني سنوات حرب مع إيران يملك الآلة والأفراد القادرين على تنفيذ مغامرة أخرى، ولما كانت المنطقة الشرقية النفطية تقع في منطقة قريبة من الكويت، ثارت مخاوفها من إقدام العراق على احتلالها؛ وللدفاع عن مثل هذه المنطقة الحساسة لا يمكن استخدام قوة تقليدية عادية، بل يحتاج إلى قوة نيران ضاربة؛ لهذا أدركت القيادة السعودية منذ البداية أن العراق يعرف فقط لغة القوة؛ ولذا لا بد من حشد أكبر قوة في العالم لإجباره على الانسحاب، ومن هنا جاءت قناعة الملك فهد أن العدوان العراقى على الكويت عدوان على السعودية، وأن اختفاء الكويت سيشكل خطرًا على أمن السعودية [٤٧].

وعلى الفور توجه " جميس بيكر وزير الخارجية الأمريكية، بناء على تعليمات الرئيس الأمريكي بوش، وعلى رأس وفد أمريكي إلى منطقة الخليج، وتم الاتفاق مع السعودية والكويت ودولة الإمارات على مساهمتهم بمبلغ يتجاوز خمسة عشر مليار دولار بصورة مبدئية؛ لتغطية تكاليف التحرك العسكري [٤٨].

وفي الأسبوع الأول من شهر نوفمبر ١٩٩٠م كان " جيمس بيكر " وزير الخارجية الأمريكي يطوف بعدد من العواصم العربية يمهد فيها لزيارة ينتظر أن يقوم بها الرئيس بوش إلى هذه العواصم، منتهزا فرصة عيد الشكر في الأسبوع الأخير من نوفمبر؛ ليقضى هذا اليوم الهام في تاريخ الولايات المتحدة مع القوات الأمريكية المحتشدة في الصحراء ، والهدف الأول من رحلته هو التمهيد لزيارة بوش، أما الهدف الثاني، وهو مشروع القرار الذي يطرح على مجلس الأمن بشأن التفويض

بالحرب واستخدام القوة ضد العراق، وجاء الرئيس بوش بالفعل إلى المنطقة في عيد الشكر، وقضى صباح ذلك اليوم مع القوات، وتجنبًا للحساسيات الدينية أقيمت الصلوات على ظهر إحدى القطع البحرية في الخليج، وقابل الملك " فهد"، وتحدث معه طويلًا، وقال له أثناء حديثهما بينما الملك يشير إلى الأثر الذي تحدثه مناقشات الكونجرس على الرأي العام في المنطقة: " إنني من أول يوم قطعت لكم على نفسي عهدا بأن نتصرف بأقصى قوة، وبأقصى سرعة، و ما زال ذلك تعهدي لكم " ثم أضاف الرئيس " بوش ": " إن صدام جعلها معركة إما أن يبقى فيها، وإما أن أبقى أنا، وسوف نرى من منا يستطيع " كما قابل أمير الكويت الشيخ " جابر" وسأله: " متى تريد الحرب؟ " وقال الأمير: " هذه الساعة.. هذه الدقيقة " وقال له بوش ضاحكًا: " عندما نلتقى في المرة القادمة، فسوف يكون ذلك في قصرك في الكويت " (٤٩).

كما وجه الرئيس بوش بيانًا إلى الشعب الأمريكي في ٦يناير ١٩٩١م، ذكر فيه أسباب اللجوء إلى استعمال القوات المسلحة ضد العراق، وهى: أن العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الأمم المتحدة لم تكن كافية وحدها لإخراج صدام حسين من الكويت، وتعنت الرئيس صدام حسين، وفشل كل المحاولات للحل السلمي، كما أرسل الرئيس بوش تقريرًا إلى الكونجرس الأمريكي ١٦يناير ١٩٩١م أخبر فيه المشرعين الأمريكيين بالظروف التى تبرر قراره باستعمال القوة ضد العراق، وهى: أن الولايات المتحدة قد استخدمت كل الوسائل الدبلوماسية وغيرها من الوسائل السلمية لتحقيق امتثال العراق لقرارات مجلس الأمن، وأن هذه الجهود لم تحقق هذا الامتثال، ولن تحققه، وأوضح التقرير أن العقوبات الاقتصادية قد أوقفت ٩٧% من صادرات العراق، وأكثر من ٩٠% من واردتها، ومنعت العراق من جنى ثمر ارتفاع أسعار النفط وسيطرتها على حقول النفط الكويتية، غير أن هذه العقوبات حتى لو استمرت ستة شهور أو اثني عشر شهرًا أخرى، لن تجبر صدام على الانسحاب من

الكويت، أو تتسبب في استياء شعبى يهدد نظام الحكم في العراق ، كما أشار التقرير إلى أن التأخير في استخدام القوة يعنى أن العراق سيظل بقواته البرية والجوية الكبيرة القوية، مما يجعل أي عمل عسكري ضده أكثر كلفة من الناحية المالية والإصابات، ويؤدي إمهال العراق إلى زيادة وتقوية تحصيناته في الكويت وعلى حدوده مع السعودية، وتطوير ما لديه من أسلحة الدمار الشامل، وقد يؤدي كذلك إلى خفض استعداد القوات الحليفة (٥٠).

كما أصدر الكونجرس الأمريكي في ١٦ يناير ١٩٩١م بيانًا يصرح فيه باستخدام القوة العسكرية ضد العراق، وإخطار القوات المسلحة الأمريكية بالتحرك لتنفيد العمليات العسكرية ضد العراق واجبار العراق على الانسحاب دون قيد أو شرط من الكويت، وتلبية المتطلبات الأخرى لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والمجتمع الدولي، واستعادة حكومة الكويت الشرعية، وحماية أرواح المواطنين واستعادة الأمن والاستقرار في منطقة الخليج العربي، ومشاركة القوات المسلحة للمملكة العربية السعودية والكويت والمملكة المتحدة وفرنسا وإيطاليا وكندا فى تنفيذ العمليات العسكرية، والعمل على توحيد الجهود للقوات المشاركة، والسعي لتحقيق السلام والاستقرار والأمن في منطقة الخليج، وتم التخطيط بعناية لتحقيق الأهداف بالحد الأدنى من الخسائر في الأرواح بين قوات التحالف العسكرية والسكان المدنيين في المنطقة (٥١).

**عملية عاصفة الصحراء:**

وصل عدد القوات الأمريكية في عاصفة الصحراء إلى ٥١١ ألف جندي من القوات الأمريكية، بينما وصل عدد القوات الحليفة إلى ٢٠٥ آلاف جندي، وقد أعلنت القيادة العسكرية الأمريكية في السعودية في ٣١ يناير ١٩٩١م أن هذه القوات تتوزع على النحو التالى: ٢٨٠ألف جندي من سلاح البر، ٨٠ ألف جندي

من البحرية، ٥٠ ألف جندي من سلاح الجو، ٩٠ألف جندى من مشاة البحرية (المارينز)، وحوالى ألفين من خفر السواحل [٥٢].

وقد شارك في هذا العمل العسكري كلًا من بريطانيا، فرنسا، الاتحاد السوفيتي، هولندا، ألمانيا، اليابان، إيطاليا، تشسلوفاكيا، استراليا، كندا، أسبانيا، الدنمارك،. أما القوات العربية والاسلامية فمصر، سوريا، باكستان، المغرب، السنغال، السعودية [٥٣].

وفى الساعات المبكرة ليوم ١٧ يناير، ملأت مئات من طائرات التحالف السماوات فوق المملكة العربية السعودية والخليج العربي والبحر الأحمر، فقد كانت ساعة بدء " عاصفة الصحراء " الثالثة فجر يوم ١٧ يناير ١٩٩١ م [٥٤].

وكانت خطة العمليات تعرض لأربع مراحل، ثلاث منها تقوم بتنفيذها القوة الجوية، والرابعة وحدها هي التي تقتضي عمل القوات البرية، وقد جرت تصورات " شوارتزكوبف " على أساس تحديد المراحل التالية:

١- هجوم جوي شامل على مراكز قيادات الجيش العراقي وطرق مواصلاته، وهدفه قطع قيادة القوات العراقية في بغداد عن مسرح العمليات في جنوب العراق، ويضاف إلى هذا الهدف مهام تدمير مصانع الأسلحة التقليدية، والأسلحة الكيماوية، والمعامل البيولوجية، وكذلك القضاء على السلاح الجوي العراقي، أو شل فاعليته.

٢- هجوم جوي شامل على المخازن ووسائل النقل، هدفه قطع القوات العراقية في مسرح العمليات عن قواعد ومصادر تموينها داخل العراق نفسه.

٣- هجوم جوي شامل على القوات البرية العراقية، وبالذات قوات الحرس الجمهوري، وهدفه قصم ظهر القوة الغالبة.

٤- وأخيرا تجئ المرحلة الرابعة، وهى التي تقتضى تدخل القوات البرية؛ ليكون دورها هو تمزيق ما بين ٣٥ إلى ٤٠ فرقة عراقية على جبهة القتال، أو في المنطقة الخلفية منها [٥٥].

وكانت هذه المرحلة الرابعة من خطة الجنرال " شوارتزكوبف" هى المرحلة التى اعتبرها عنصر المخاطرة في تقديراته. وأما بالنسبة للمراحل الثلاث الأولى فقد كانت كاملة في تفكيره، وقد أحصى فيها بالتحديد اثني عشر بندًا حوتها كشوف تفصيلية رتبتها كما يلى: تدمير نظام السيطرة والقيادة والاتصال للجيش العراقي، وتدمير نظام الدفاع الجوي والرادار، وتدمير المطارات التي تعمل منها ٨٠٠ طائرة عراقية عسكرية، وتدمير القواعد الرئيسة لإطلاق صواريخ " كود" العراقية، وعددها ثلاث، وتدمير المفاعل النووي العراقي، وتدمير إمكانيات إنتاج وتخزين الأسلحة الكيماوية والبيولوجية، وتدمير ٨ فرق من الحرس الجمهوري تمثل العمود الفقري للجيش العراقي، وتدمير شبكة الإمداد ومخازن المؤن والذخائر، ووسائل النقل والطرق والكباري وخطوط السكة الحديدية، وتدمير ١٢ مصنعًا كبيرًا للصناعات البتروكيماوية، وضمنها ثلاثة معامل لتكرير البترول، وتدمير نظام شبكة الكهرباء العراقية، وتدمير كل الصناعات التي يمكن أن تساعد في المجهود الحربي، والتفرغ بعد ذلك لملاحقة وتمزيق ٤٠٠ ألف جندي عراقي في مسرح العمليات بما فيه مدينة الكويت، وقد طلب الجنرال " شوارتزكوف " أن تنقل إلى قيادته مجموعة الجيش السابع الأمريكى، وهى مكونة من ثلاث فرق مدرعة، وكانت متمركزة فى أوروبا تواجه حلف " وارسو ". وقد وافق الرئيس بوش على طلباته، وقد رأى الرئيس الأمريكي أن التفوق يجب أن يكون " صاعقًا " من أول لحظة في القتال حتى تتجنب القوات الأمريكية وقوع خسائر تذكر في صفوفها، كما أن هذا التفوق لابد أن يكون حاسمًا من اللحظة الأولى بحيث لا تجيء فترة شك تؤثر على أسعار البترول في الأسواق العالمية [٥٦].

وقد حققت الضربات الأولى للقوات المتحالفة نجاحًا ساحقًا، وأصيبت وسائل الدفاع الجوي العراقية بالضعف والاضطراب، ثم تعرضت لهجوم ماحق، أما الطائرات العراقية القليلة التى حلقت في الجو فقد تم إسقاطها أو إبعادها بواسطة مقاتلات التحالف، وتم تدمير أو إلحاق أضرار جسيمة بالمنشآت الحيوية للقيادة والاتصالات، وفي تقدير رئيس أركان حرب السلاح الجوي ألأمريكي ماك بيك فإن " السلاح الجوى العراقي لم يتعاف قط من الهجوم الافتتاحى للحملة الجوية، وحققت القوات الجوية للتحالف هذه النجاحات الأولى بأقل الخسائر، فقد قام التحالف بـ ٢٣٨٨ طلعة جوية يوم ١٧ يناير، ولكنه لم يخسر سوى طائرتين، طائرة تابعة للبحرية الأمريكية، وطائرة كويتية [٥٧].

وانتهى اليوم الأول من الضربة الجوية، وإذا يوم آخر يليه، ويستمر الضرب الجوي ثلاثة وأربعين يومًا، سقط فيها على العراق ما بين ١٢٠ و ١٣٠ ألف طن من المتفجرات، وكانت لهذه العاصفة أهداف تتعدد مستوياتها، وهى: تدمير الجيش العراقي، وضرب الرئيس صدام حسين وقتله شخصيًا، وإثارة أعصاب ومشاعر الشعب العراقي، والجيش العراقي بما يؤدي إلى مواجهة بالعنف بين الشعب والجيش من ناحية وبين القيادة السياسية للنظام من ناحية أخرى.، وكان رد الفعل العراقي تهديد صدام بضرب السعودية واسرائيل بصواريخ، وقد امتلكت الولايات المتحدة الأنظمة المضادة للصواريخ العراقية، وباء الأمر بالفشل[٥٨].

وبحلول منتصف شهر فبراير بعد شهر من الضربات الساحقة من الجو كانت المقاومة العراقية قد بدأت تتصدع، وأدرك صدام ببطء وبعد فوات الوقت مدى خطئه في الحساب، ففى الساعة الحادية عشرة، قام صدام بمحاولة غير مجدية لإنهاء الحرب قبل أن تشن القوات المتحالفة هجومها البرى من خلال موسكو في محاولة للافلات من الموت والدمار من الجو وعدم تعريض وطنه للغزو[٥٩].

وفي يوم ٢١ فبراير وقف " بوش " في واشنطن يعلن في مؤتمر صحفي " أنه يعطى العراق مهلة ٤٨ ساعة ليبدأ انسحابه من الكويت دون شرط ودون تعهدات بعدم التعرض للقوات العراقية المنسحبة، وقال بوش: إنه " إذا لم تكن القوات العراقية قد بدأت انسحابها من الكويت بحلول ظهر يوم السبت ٢٣ فبراير فإنه سوف يأمر ببدء الهجوم البري "

وفى يوم ٢٢ فبراير ١٩٩١ ألقى الرئيس " صدام حسين " خطابًا قال فيه:" إن القيادة السوفيتية قالت: إنه إذا انسحب العراق، فإن الحرب سوف تتوقف والمفاوضات سوف تبدأ، وقد قلنا: إن القوات العراقية سوف تنسحب.. ولكن ماذا قال " بوش "؟ لقد قال: إنها خدعة عراقية، وإن الحرب سوف تستمر. إن الأمريكيين لم يلتفتوا أبدًا لما قلنا، ولم يدرسوه مطلقًا بالعناية الكافية. "، واعتبر الرئيس " بوش " أن ماقاله الرئيس " صدام حسين " يعتبر رفضًا لإنذاره الأخير، ولم يكن ذلك تفسيرًا دقيقًا لما قاله الرئيس العراقي، وكان من الذين أحسوا بذلك الملك " الحسن " الذي اتصل بالسفير الأمريكي في الرباط يقول له: " إنه استمع بنفسه إلى خطاب حسين، وتقديره الشخصي أن الخطاب يحتوي على قبول واضح بالانسحاب [٦٠].

وكان الجنرال " شوارتزكوبف " مستعدًا لتنفيذ خطة الهجوم البري، وكانت قواته طبقًا للعملية التى أطلق عليها رمز اسم " ***Ave Maria*** " " المجد للعذراء " قد تحركت فعلًا لتقوم بحركة التفاف واسعة حول مواقع الجيش العراقي الذي كان محرومًا من أية وسائل استطلاع تستطيع إعطاءه فكرة عن تحركات القوات الأمريكية، وفي ذلك الوقت تلقت القوات العراقية صدمة إضافية، فقد كانت القوات على الجبهة تعتمد على ثلاث شبكات من الاتصال مع قيادتها العليا في بغداد، وخلال الضرب الجوي في الأسابيع الأولى من الحرب فقدت القيادة العراقية شبكتين من شبكات اتصالها مع الجبهة، لكن شبكة واحدة ظلت تعمل، وتستبقى القوات العراقية في الجبهة متصلة على نحو أو آخر بقيادتها، وفى يوم ٢٣ فبراير تعطلت

الشبكة الثالثة، وأصبحت القوات العراقية معزولة عن قيادتها بالكامل، في الوقت الذي توقفت فيه كل حركة الإمداد والتموين، وكانت كل الجسور والطرق والكباري قد تحطمت، وسادت الخطوط العراقية حالة فوضى عارمة، وإن كانت القيادة العراقية قد تمكنت في آخر لحظة من إصدار أوامرها إلى عدد من الفرق في الكويت بالخروج من المدينة والانسحاب صوب البصرة، وفي ذلك الوقت كانت حركة الالتفاف حول الجبهة العراقية قد أكملت مهمتها، فوصلت قوات فرنسية تلحقها قوات أمريكية وبريطانية إلى منطقة " الناصرية " على نهر دجلة. واتصل قائد القوة الأمريكية بالجنرال " شوارتزكوبف " يقول له إن الجيش العراقي قد تم حصاره، وأن آلافًا من جنوده يستسلمون. وقد بلغ من عنف الاندفاع في تنفيذ العملية " المجد للعذراء " أن فرق المهندسين العسكريين التابعين لها لم يشغلوا أنفسهم بالتحصينات العراقية التي كانت على طريق تقدمهم، وكان قرارهم بشأنها هو تحريك أساطيل معداتهم العملاقة لردم المواقع العراقية بالكامل على من فيها من العراقيين، وقد روت بعض التقارير بعد الحرب أن مئات من الجنود العراقيين دفنوا أحياء في المواقع التي كانوا فيها، واتصل الرئيس " بوش " بالجنرال " شوارتزكوبف" يسأله سؤالًا محددًا: " هل يعتبر أن الهدف الاستراتيجي من الحرب، وهو إبادة الجيش العراقي وتدمير الإمكانية العراقية – قد تحقق ؟ وكان رد" شوارتزكوبف " هو قوله " إنه يعتبر أن الهدف تحقق بالكامل " (٦١).

وقد بدأت العمليات العسكرية البرية في ٢٤ فبراير ١٩٩١م بهدف تحرير الكويت بالقضاء على أي وجود عراقي عسكري بها، وإزالة أي مصدر تهديد للقوات المتحالفة في الكويت يأتي من القوات العراقية داخل العراق (٦٢).

وفي السادس والعشرين من شهر فبراير، وعند الواحدة والدقيقة الخامسة والثلاثين صباحًا، قطع راديو بغداد برامجه ليعلن بصوت أحد مذيعيه:" لقد أعطيت الأوامر لقواتنا المسلحة بالانسحاب بشكل منتظم إلى المراكز التى كانت تشغلها في

الأول من أغسطس ١٩٩٠ " عشية اجتياح الكويت " وذلك طبقًا لقرار الأمم المتحدة رقم ٦٦٠ (٦٣).

وفي ٢٧ فبراير انتهت المقاومة المنظمة في الكويت، ودخلت القوات السعودية والكويتية العاصمة، وتولت فرقة المشاة البحرية الأولى تأمين مطار الكويت الدولى بعد تدمير أكثر من ٣٠٠ دبابة عراقية، وسيطر مشاة البحرية من قوة الحملات البحرية الأولى على المواقع الحاكمة حول مدينة الكويت، والتأم شمل الوحدات العربية التابعة لقيادة القوات العربية المشتركة شمالًا مع قوات التحالف الأخرى قرب العاصمة الكويتية، وهربت فلول القوات العراقية شمالًا على طول الطريق الرئيسى إلى البصرة (٦٤).

وعقد الرئيس " بوش" اجتماعًا سريعًا مع وزير الدفاع " ريتشاد تشيني " ومع الجنرال " كولين باول " رئيس أركان الحرب المشتركة، ومع الجنرال " برنت سكوكروفت " مستشاره للأمن القومي – ثم خرج إلى مؤتمر صحفى دعا إليه على عجل ليقول " أنه أصدر إلى الجنرال " شوار تزكوبف " أمرًا بوقف إطلاق النار". وعندما أصدر الرئيس " جورج بوش" قراره بوقف العمليات في العراق يوم ٢٨ فبراير، كان قراره يرتكز على عدة عوامل:

١- تقييم الجنرال " شوارتزكويف" بأن الهدف الاستراتيجي من الحرب تحقق، وأن الجيش العراقي تم سحبه بالكامل، كما أن القدرة الصناعية والتكنولوجية للعراق قد جري تحطيمها تمامًا.

٢- تقديرات من خبراء الشئون العربية في وزارة الخارجية، ووكالة المخابرات المركزية مؤداها أن الجيش العراقي الممزق سوف تعود بقاياه إلى بغداد، وتقوم بانقلاب على السلطة.

٣- معلومات من سوريا بأن قيادات كثيرة في حزب البعث العراقي وصل ضيقها مداه. وأن هذا الضيق سوف يدفعها إلى إزاحة القيادة الحالية للحزب، ووضع قيادة أخرى مكانها.

٤- تأكيد من السعودية بأن جهودها المتواصلة لعدة شهور أسفرت عن توحيد فصائل المعارضة العراقية ( رغم سابق مشاكلها مع بعضها )، وأن هناك مشروع حكومة جاهزة لتولى الحكم في أول لحظة مناسبة ( وكانت هذه التأكيدات تصل إلى حد تعيين اسم رئيس الحكومة، وهو ضابط سنى وبعثي سابق، وتكريتي النسب والأصل، وهو بهذه المواصفات يستطيع أن يتعامل على الفور مع مؤسسة الحكم في بغداد، ويوظف خبراتها دون انتظار لحكومة جديدة في العراق.

وكانت تلك العوامل كلها عناصر مريحة بالنسبة لتفكير واضعي الاستراتيجية الأمريكية تجاه العراق بمجرد توقف المعارك.[٦٥]، ونتيجة لنجاح عملية عاصفة الصحراء كانت الولايات المتحدة في صيف ١٩٩١م في ذروة قوتها ونفوذها في الخليج العربي [٦٦].

كما استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية أن تجعل هذه الحرب حربًا دولية، فيها دروس ورسائل للدول الإقليمية، وخاصة إيران، وسميت بحرب عاصفة الصحراء؛ لأنها دمرت البنية التحتية للدولة العراقية كما تدمر العواصف الطبيعية المباني والزرع والشجر؛ حيث أخرجت القوات العسكرية العراقية نهائيًّا من الكويت بقوات أمريكية وبريطانية وأيضًا فرنسية، والقوات العربية ليست ببعيدة عن المشاركة الفعلية، ولكن القوة الضاربة الحقيقة هي القوات الأمريكية [٦٧]. وقد تحملت الكويت النفقات الباهظة من أجل اخراج العراق من أراضيها، فقد دفعت أكثر من ١٦ مليار دولار في الحملات العسكرية ضد العراق، ومولت ثلثي ميزانية الأمم المتحدة البالغة ٥١ مليون دولار سنويًا لبعثة المراقبين العراقية والكويتية

١٩٩١م.[٦٨]، أما عن نفقات باقى الدول فهى متنوعة، فبعضها شارك بالجنود، وبعضها شارك بالأسلحة، والبعض الآخر ساهم في النفقات [٦٩].

كما وعد الرئيس بوش بمحاكمة جرائم الحرب وتقديم المسؤولين للعدالة في خطابه أمام الكونجرس في ٥ مارس ١٩٩١م، واشترط قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٦ على العراق أن يقبل من حيث المبدأ مسئوليته عن أي خسارة أو ضرر أو إصابة تنشأ فيما يتعلق بالكويت والدول الأخرى ورعاياها وشركاتها نتيجة للغزو والاحتلال غير المشروع، ويمكن لمجلس الأمن أن يأذن بإنشاء محكمة مطالبات دولية للنظر في العديد من الدعاوى المالية والمتعلقة بالأضرار التي سترفع ضد الحكومة العراقية من قبل ضحايا العدوان والاحتلال العراقي (حكومات وشركات وأفراد) ، كما يمكن استخلاص الموارد المالية لدعم الأحكام الجديدة ضد العراق من مصدرين رئيسيين على الأقل. أولاً: يمكن وضع الأصول الأجنبية المجمدة للعراق تحت سيطرة محكمة المطالبات الدولية وتستقطع مبالغ منها لمختلف أحكام الدعاوى. ومع ذلك، فإن المبلغ الإجمالي للأصول المجمدة تتراوح بين ٦ مليارات دولار و ٨ مليارات دولار. وقد تتجاوز مطالبات التعويض عن الأضرار للكويت وحدها ١٠٠ مليار دولار. ثانيًا: قد تتم إدارة عائدات تصدير النفط العراقي تحت سلطة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وإدارة محكمة المطالبات الدولية، ويمكن بعد ذلك تطبيق نسبة معينة من عائدات التصدير (التي كان متوسطها قبل حرب الخليج حوالي ١٧ مليار دولار سنويًا) على المطالبات، ويمكن لمجلس الأمن توجيه العراق لاستئناف إنتاج النفط وإنشاء مرافق مالية معينة لتسهيل سيطرة الأمم المتحدة على الإيرادات المحققة من صادرات النفط العراقية. عندئذ سيكون لدى محكمة المطالبات الدولية حق الوصول إلى المبالغ المحصلة [٧٠].

كما قامت الولايات المتحدة بتخصيص صندوق مالى طارئ للمساعدات الإنسانية للاجئين والنازحين والمهاجرين داخل وحول العراق نتيجة الغزو، ولأنشطة

حفظ السلام، وتم تخصيص مبلغ ٢٣٥.٥٠٠.٠٠٠ دولار من أموال السنة المالية لعام ١٩٩١ [٧١].

كما كان لنشر القوات الأمريكية ودخولها الحرب تأثيرًا على الشركات الأمريكية، والاقتصاد الأمريكي المحلى، وكانت الشركات الفردية الصغيرة والشركات المهنية ذات العمل الحر مثل الإدارية والهندسية هي الأكثر تضررًا، وكانت الحكومة على جميع المستويات بطيئة بشكل ملحوظ في الاستجابة لاحتياجات المجتمعات المحلية والشركات التي تأثرت بنشر القوات، وقد أوصت اللجنة المتابعة لهذا الأمر عدة توصيات منها: أن التجربة الأخيرة في حرب الخليج سببٌ وجيهٌ للتفكير بجدية أكبر في وضع خطط لتقليل التأثير في المستقبل سواء لنشر القوات الرئيسية أم إغلاق القواعد، يجب تطوير القدرة على الاستجابة بشكل أسرع للكوارث الاقتصادية التي ليست نتيجة مباشرة لكوارث طبيعية أو طبيعية.، وضرورة تقديم المساعدة المالية من قبل بعض الشركات لدعم إعادة التمويل، وإعادة هيكلة الديون، ويجب أن يكون برنامج قروض الكوارث متاحًا في أي وقت، ومع ذلك ينبغي أن تقتصر المساعدة المالية على الشركات التي يمكن أن تستفيد من إعادة تمويل أو إعادة هيكلة الالتزامات، وليس كبديل للتدفق النقدي للمبيعات المفقودة [٧٢].

كما أعرب المسؤولون الأمريكيون عن أملهم في أن تستمر أنماط التعاون التي تشكلت أثناء حرب الخليج، خلال دبلوماسية ما بعد الحرب [٧٣]

## الخـاتمـة

في نهاية البحث يمكن الخروج بمجموعة من النتائج أهمها:

أن العامل الاقتصادي لعب دورًا كبيرًا في التحرك العراقي ضد الكويت؛ وذلك لتأثر الاقتصاد العراقي الشديد بالحرب العراقية الإيرانية، والتي بدأت عام ١٩٨٠م، وحتى عام ١٩٨٨م فقد خرج العراق من الحرب قويًا عسكريًا، ومنهارًا اقتصاديًا، كما يعتبر انهيار الاتحاد السوفيتي، العامل الأساسي في فرض نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية داخل المنطقة العربية.

كانت الولايات المتحدة على علم تام بتحركات العراق العسكرية من خلال الاقمار الصناعية، وساعدها ذلك في نجاح عملية إنقاذ الأسرة الحاكمة في الكويت.

أدانت الولايات المتحدة التحرك العراقي ضد الكويت منذ الوهلة الأولى، وطالبت العراق بالانسحاب، وتحركت من خلال الأمم المتحدة لاستصدار قرارات من مجلس الأمن لإدانة الغزو العراقي والمطالبة بالانسحاب من الكويت ومقاطعة العراق اقتصاديًا.

اعتمدت الولايات المتحدة في التعامل مع أزمة النفط على أمرين داخليًا، ويتضمن جهود وزارة الطاقة الأمريكية وتحركاتها السريعة لاحتواء الأزمة قبل تفاقمها، كذلك الإجراءات الخارجية بالحصار على العراق، والتعاون مع كلٍ من الإمارات والسعودية لسد العجز.، كذلك الاستفادة من إجراءات وزارة الطاقة الأمريكية في إدارة الأزمات، وتعاملها الدقيق في المرور من هذه الأزمة دون خسائر.

تعاملت الولايات المتحدة مع أزمة احتجاز العراق للرعايا الأجانب بجدية وحزم من خلال إنشاء فريق عمل يعمل على مدار الساعة في مركز عمليات خاص، فضلًا عن التحركات الدبلوماسية، والتى نجحت بالفعل لحل هذه الأزمة.

أن الولايات المتحدة حاولت الوصول لحل سياسي "غير حقيقى " للوضع الخاص بالعدوان العراقي على الكويت قبل التدخل العسكري، إلا أن كل المحاولات باءت

بالفشل، والواضح أن الولايات المتحدة لم ترد أن تحل المشكلة بالحل السياسي، ودليل ذلك رسائل الرئيس صدام للرئيس الأمريكى للوصول لحل سياسي لم يكن لها أي رد، كذلك تحرك بعض الرؤساء العرب لحل الأزمة بشكل سلمى، ولكنها لم تجد تأييدًا أو قبولًا، وبدأ الرئيس جورج بوش بالتحرك للحصول على موافقة الملك فهد على نزول القوات الأمريكية في المملكة العربية السعودية، وبعد عدة محاولات نجح في ذلك، كما توجه لإقناع العديد من الدول الأوربية ومجلس الأمن بضرورة التدخل العسكري، وقد نجح في ذلك أيضًا.

كانت عملية عاصفة الصحراء الضربة القاضية للنظام العراقى وإرغامه على الخروج من الكويت، وقد حققت الضربات الأولى للقوات المتحالفة في هذه العملية نجاحًا ساحقًا، وأصيبت وسائل الدفاع الجوي العراقية بالشلل، وتم تدمير العديد من المنشآت الحيوية للقيادة العراقية، وقد لجأ الرئيس صدام إلى الاتحاد السوفيتي من أجل وقف إطلاق النار، وقبل أن تدمر عملية عاصفة الصحراء ما تبقى من قواته.

تحملت الكويت فاتورة النفقات الباهظة من أجل اخراج العراق من أراضيها، ووعد الرئيس بوش بمحاكمة جرائم الحرب وتقديم المسؤولين للعدالة، كما قامت الولايات المتحدة بتخصيص صندوق مالى طارئ للمساعدات الانسانية للاجئين والنازحين والمهاجرين داخل وحول العراق نتيجة الغزو، وكانت هذه الحرب بداية النهاية للقضاء على نظام صدام حسين والتخلص منه.

فشل الرئيس صدام حسين في قراءة الموقف على أكثر من صعيد لعل أهمها حين لاحت في الأفق أشباح الحرب، فلو انسحب من الكويت لنزع فتيل الأزمة، وجعل السبب الرئيس الذي اعتمدت عليه أمريكا للحرب يتلاشى.

# الهـوامــش

(١) صالح خلف صالح: آثار الاجتياح العراقي للكويت على العلاقات العراقية – الأمريكية ( ١٩٨٨– ٢٠٠٨ )، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، كلية الآداب، قسم العلوم السياسية،عمان، الأردن ٢٠١٠م، ص٣٦.

(٢) عبد المالك خلف التميمي: أبحاث في تاريخ الكويت ( العلاقات الكويتية العراقية ١٩٢١م – ١٩٩٠م " دراسة تاريخية " )، دار قرطاس للنشر، الكويت، ١٩٩٨م، ص ١٦٩.

*(3) House Of Representatives:The Persian Gulf: Sanctions , Diplomacy And War Hearings Before The Committee House Of ON Armed Services Representatives on Hundred first Congress Second Session December 4, hearings held and 20, 1990 u.s.a government Printing office Washington: 1991 congressional sales office u.s.a , government printing office, Washington, dc. 20402, P.7.*

(*) فقد عانى الدينار العراقي من تدهور مستمر لقيمته بعد بدأ الحرب العراقية الإيرانية، حيث انخفض سعره من ٣.٣ دولار للدينار في عام ١٩٨٠ إلى حوالي ٤ دنانير للدولار عام ١٩٨٨م . = ينظر: زينة الألوسي: الدينار العراقي تأريخه ماضيه وحاضره، ( مقال ) ١٧ مايو ٢٠١٧م،الموقع الالكتروني " عراق أنا " *https://iraqonana.com*.

(٤) أحمد محمد كمال، انفجار الخليج "العراق المغبون وكلمة للتاريخ" القاهرة، مكتبة مدبولي، ١٩٩١،ص ٤٠.

(٥) مجموعة من الباحثين: الغزو العراقي للكويت " المقدمات– الوقائع وردود الأفعال– التداعيات " ندوة بحثية، عدد خاص ١٩٥، الكويت، عالم المعرفة، ط٢، ١٩٩٦م، ص ص١٠٤، ١٠٥.

(٦) ظافر محمد العجمي: أمن الخليج العربي تطوره وإشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، مارس، ٢٠٠٦، ص٥٩٧.

(٧) هنري لورانس: اللعبة الكبرى المشرق العربي والأطماع الدولية، ترجمة: عبدالحكيم الأربد، مراجعة: رجب بودبوس، الدار الجماهرية للنشر والتوزيع والإعلان، ليبيا، طـ ٢، ١٤٢٨هـ، ص٥٧٧

(٨) صالح خلف صالح: آثار الاجتياح العراقي للكويت على العلاقات العراقية – الأمريكية (١٩٨٨ – ٢٠٠٨ )، مرجع سبق ذكره، ص ٣٩.

(٩) المرجع السابق: ص ٤٢.

(١٠) المرجع نفسه: ص ٥١.

(١١) المرجع نفسه: ص ٤٣.

(١٢) منطقة " الخافجي ": تقع مدينة الخفجي على ساحل الخليج العربي في المنطقة المحايدة المقسومة بين المملكة العربية السعودية ودولة الكويت على بعد ١٣٠كم إلى الجنوب من مدينة الكويت و٣٠٠كم إلى الشمال من مدينة الدمام في المنطقة الشرقية.= ينظر: أحمد بن ناصر بن أحمد الرازجي: الخفجى حاضر مشرق ومستقبل واعد، مجلة الخفجي، السنة الأربعون، العددان الأول والثاني، محرم، صفر، ربيع الأول ١٤٣١هـ، يناير، وفبراير، الكويت مطابع دار السياسة، ٢٠١٠م، ص ٤.

(١٣) محمد حسنين هيكل: حرب الخليج أوهام القوة والنصر، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة ١٩٩٢م، ص ص: ٣٥٨، ٣٦٠.

(١٤) رضا هلال: الصراع على الكويت " مسألة الأمن والثورة "، دار الجيل، بيروت، ١٩٩١م، ص٩٩.

(*) للمزيد عن قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وقانون سلطات الطوارئ الاقتصادية الدولية، وقانون الطوارئ الوطنية، وقانون الأمم المتحدة. ينظر= عبد الوهاب الكيالي وآخرون: موسوعة السياسة، جـ ٤، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٩٠، ص ٧٣٢، ص ٧٣٤. وينظر أيضا الموقع الالكتروني الكتاب السنوي للامم المتحدة *https://www.un.org/en/yearbook* وينظر الموقع الالكتروني لمجلس الأمن *https://www.un.org/securitycouncil/content/resolutions-adopted-security-council-1990*

*(15) A report On Additional Steps Taken In Response To The National Emergency With Respect To Iraq And Kuwait: House Document Congress, Developments Concerning The National Emergency With Respect To Iraq and Kuwait, 101st , 2d Session ,,U.S. Government Printing Office , 1990.pp1,2.*

*(16) Blocking Kuwaiti Government Property And Prohibiting Transactions With Kuwait: A report On Additional Steps Taken In Response To The National Emergency With Respect To Iraq And Kuwait: House Document Congress , Developments Concerning The National Emergency With Respect To Iraq and Kuwait, 101st , 2d Session ,,U.S. Government Printing Office , 1990.pp.3,4.*

(١٧) نصوص القرار تتضمن: ١- يحظر استيراد أي سلع أو خدمات من منشأ كويتي إلى الولايات المتحدة، أو أي نشاط يروج أو يهدف إلى الترويج لهذا الاستيراد. ٢- يحظر التصدير إلى الكويت، أو إلى أي كيان يعمل من الكويت أو تملكها أو تسيطر عليها حكومة الكويت، بشكل مباشر أو غير مباشر، لأي سلع أو تقنية (بما في ذلك البيانات التقنية أو معلومات أخرى)، ٣- يحظر أي تعامل من قبل شخص أمريكي فيما يتعلق بممتلكات من أصل كويتي تم تصديرها من الكويت بعد ٦ أغسطس ١٩٩٠. أو الممتلكات المعدة للتصدير من الكويت إلى أي دولة أو التصدير إلى الكويت من أي دولة، أو أي نشاط من أي نوع يشجع أو يهدف إلى الترويج لمثل هذا التعامل، ٤- يحظر أي معاملة يقوم بها شخص أمريكي فيما يتعلق بالنقل من أو إلى الكويت: توفير النقل إلى أو من الولايات المتحدة بواسطة أي شخص كويتي أو أي سفينة أو طائرة مسجلة في الكويت ؛ أو البيع في الولايات المتحدة من قبل أي شخص يتمتع بسلطة بموجب قانون الطيران الفيدرالي، إلى غير ذلك من النصوص وللمزيد ينظر=

- ***Federal Register Presidential Documents : Blocking Kuwaiti Government Property and Prohibiting Transactions With Kuwait , / Vol. 55, No. 156 / Monday, August 13,1990 , Executive Order 12725 of August 9,1990. p.33091.***

***(18) I bid ,p.33091.***

(١٩) قرارات مجلس الأمن الاثنا عشر الخاصة بالعدوان العراقي على الكويت: منها: ١- قرار رقم ٦٦٠ بتاريخ ٢ أغسطس ١٩٩٠م، الذي نص على إدانة العدوان العراقي ومطالبة العراق بأن ينسحب فورًا دون قيد أو شرط، ورجوع كافة قواته إلى الحدود التي كانت عليها. ٢- قرار رقم ٦٦٢ بتاريخ ٩ أغسطس ١٩٩٠م، الذي نص على بطلان قرار العراق بضم الكويت.٣- قرار ٦٦٤ بتاريخ ١٨ أغسطس ١٩٩٠م، الذي يصر على ضرورة قيام العراق بالتصريح لرعايا ومواطنى الدول الأخرى بمغادرة كل من الكويت والعراق وتسهيل ذلك. ٤- قرار ٦٦٧ بتاريخ ١٦ سبتمبر ١٩٩٠م، الذي يدين العراق بشدة بسبب أعماله العدائية ضد مقار وأعضاء البعثات الدبلوماسية المعتمدة لدى الكويت، ويطالب فورًا بإطلاق سراح الأشخاص المحتجزين كرهائن. ٥- قرار ٦٧٤ بتاريخ ٢٩ أكتوبر ١٩٩٠م، الذي يدين ممارسات وسلطات الاحتلال في الكويت، واعتبار العراق مسئولة عن أي خسائر أو أضرار تلحق بممتلكات الدول أو الشركات أو الأفراد بسبب الاحتلال غير الشرعي للكويت من جانب العراق. " وقد امتنعت عن التصويت في هذا القرار كل من كوبا واليمن ". ٦- قرار ٦٧٧ بتاريخ ٢٩ نوفمبر ١٩٩٠م، الذي يدين بعض الإجراءات التي اتخذتها العراق كـ " تزييف الهوية، ترحيل السكان — الخ " والتي تهدف إلى تغيير البنية

والخريطة السكانية في الكويت. أما مجموعة قرارات العقوبات والهادفة إلى ممارسة الضغط اللازم على العراق لإجبارها على الانسحاب من الكويت فهي: ٧- قرار رقم ٦٦١ بتاريخ ٨ أغسطس ١٩٩٠م الذي طالب بفرض المقاطعة التجارية والمالية والعسكرية ضد العراق " امتناع كوبا واليمن عن التصويت " ٨- قرار ٦٦٥ بتاريخ ٢٥ أغسطس ١٩٩٠م، الذي صرح باستخدام القوة لفرض الحظر وضمان احترام قرار المقاطعة " امتناع كوبا واليمن " ٩- قرار ٦٧٠ بتاريخ ٢٥ سبتمبر ١٩٩٠م، الخاص بفرض الحظر الجوي ضد العراق وحظر خروج السفن العراقية المشكوك في عدم التزامها بقرار الحظر من الموانئ " صوتت كوبا ضد القرار ". ولتخفيف هذه الإجراءات الصارمة قرر مجلس الأمن قرارين: ١٠- قرار ٦٦٦ بتاريخ ١٤ سبتمبر ١٩٩٠م والذي يستثنى شحنات الغذاء والأدوية من الحظر بشرط أن تتم عبر الأمم المتحدة ومنظمة الصليب الأحمر. ١١- قرار ٦٦٩ بتاريخ ٢٤ سبتمبر ١٩٩٠م، الذي يخول لجنة العقوبات حق فحص الطلبات التي ترد اليها لمساعدة الدول المتضررة من تنفيذ الإجراءات المنصوص عليها في قرارات المقاطعة أو الحظر الاقتصادي ضد العراق. وأخيرًا ١٢- قرار ٦٧٨ بتاريخ ٢٩ نوفمبر ١٩٩٠م، الذي يصرح باستخدام القوة، وذلك لإعادة السلم والأمن الدوليين إلى المنطقة وفقًا للضوابط التي وضعها مجلس الأمن. وللمزيد ينظر :

مارسيل سيرل: أزمة الخليج والنظام العالمي الجديد، ترجمة حسن نافعة، دار سعاد الصباح، الكويت،١٩٩٢م، ص ص٨٩، ٩٠، ٩١، ٩٢. وينظر الموقع الالكتروني لمجلس الأمن ***https://www.un.org/securitycouncil/content/resolutions-adopted-security-council-1990***

***(20) House Document Congress, 1ts Session: Relating To The IRAQI Occupation OF Kuwait Communication From The President Of The United States Transmitting His Request That The House Of Representatives And The Senate Adopt A Resolution Stating That Congress Supports The Use OF ALL Necessary Means TO Implement U.N. Security Council Resolution 678 January 10, 1991.-Referred to the Committee on Foreign Affairs and ordered to be printed U.S. Government Printing Office Washington: 1991.p.1.***

(٢١) رضا هلال: مرجع سبق ذكره، ص٩٩، محمد حسنين هيكل: حرب الخليج أوهام القوة والنصر، مرجع سبق ذكره، ص ٤٥٣.

***(22) House Document Congress, 1ts Session: Developments Concerning National Emergency With Respect To Kuwait. Communication From The President Of The United States Transmitting Airport On Developments Since His Last Report OF AUGUST 9, 1990, Concerning The National Emergency With Respect To Kuwait, Pursuant To 50 U.S.C. the Committee on Foreign***

*Affairs and ordered to be printed U.S. Government Printing Office Washington , 1991.p.1.*

*(23) memorandum understanding the volatility of oil prices during the Iraq - Kuwait crisis: congressional budget office second and d streets, s.w Washington, d.c. 20515 , January 1991.p.1.*

*(24) house of representatives: energy impact of the Persian gulf crisis hearing before , the committee on energy , and commerce one hundred second congress , first session , January 9,1991 , serial no. 102-20 , printed for the use of the committee on energy and commerce , u.s.a. government printing office , Washington 1991.p.23.*

*(25) house of representatives: impact of Iraqi invasion on united states energy and economic security hearing before the committee on government operations one hundred first congress second session September 5, 1990 printed for the use of the committee on government operations u.s.a. government printing office Washington , 1997.p.2.*

*(26) memorandum understanding the volatility of oil prices during the Iraq - Kuwait crisis: op.cit.p.1.*

*(27) united states senate: oil prices and supplies in the wake of the Persian gulf crisis hearings before the committee on governmental affairs one hundred first congress second session October 25, 1990 price and supply of winter heating fuels and gasoline , printed for the use of the committee on governmental affairs , u.s.a. government printing office , Washington: 1991.p.75.*

*(28) house of representatives: energy impact of the Persian gulf crisis hearing before , the committee on energy , and commerce one hundred second congress , first session , January 9,1991, op.cit.p.p 36,37.*

*(29) I bid ,p.p 40,41,42,43.*

*(30) I bid ,p. 72.*

*(31) I bid ,p.p. 73,74.*

*(32) I bid ,p.p. 74,75.*

(٣٣) محمد حسنين هيكل: حرب الخليج أوهام القوة والنصر، مرجع سبق ذكره، ص ص ٤٥٢، ٤٥٣.

(٣٤) كمال أحمد عامر: الدور المصري والعربي في حرب تحرير الكويت، جـ ١، الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة، ٢٠٠١، ص ٧٤.

*(35) Statement Of hon. Elizabeth Tamposi, Assistant Secretary For Consular Affairs, u.s. Department Of State: the Persian gulf crisis joint hearings before the subcommittees on arms control, international security and science , Europe, and the middle east, and on international oper ations of the*

*committee on foreign affairs and the joint economic committee one hundred first congress second session ,august 8, September 18, September 25, October 17, November 28, and December 11, 1990 ,printed for the use of the committee on foreign affairs , u.s. government printing office Washington ":1991.p.144.*

*(36) I bid ,p. 145.*

*(37) I bid ,p. 145 .*

(٣٨) محمد حسنين هيكل: حرب الخليج أوهام القوة والنصر، مرجع سبق ذكره، ص ٤٤١: ٤٤٤.

*(39) house of representatives: update on the situation in the Persian gulf hearings before the committee on foreign affairs and the subcommittees on arms control international security and science, and on Europe and the middle east , one hundred first congress , second session September 26 and December 6, 1990 printed for the use of the committee on foreign affairs u.s.a. government printing office Washington: 1991.p.p.14,15,16.*

= لمعرفة أعضاء الوفد ينظر نفس المصدر ص ١٦.

*(40) I bid ,p. 60.*

(٤١) الخطة ١٠٠٢– ٩٠: إن الهدف هو وضع الخطة رقم ١٠٠٢ – ٩٠ للتنفيذ. ويمكن تقسيم الخطة إلى ثلاث مراحل: مرحلة أولى: تستهدف ردع القوات العراقية عن أي تفكير في غزو السعودية، وهذا الجزء من الخطة يستغرق شهرًا، ويقضي إرسال فرقة مدرعة ومجموعة حاملات طائرات مزودة بصواريخ " توماهوك " ( كروز )، وعشرة أسراب جوية من المقاتلات والقاذفات (حوالى ١٠٨– ٢٠٠ طائرة)، ومرحلة ثانية: تستطيع تحرير الكويت كهدف محدود، وهذه تستغرق فترة ما بين ٣– ٤ شهور، وبها تكون في السعودية قوات تعدادها مائة ألف جندي غير الطيران والأسطول، ومرحلة ثالثة : تستطيع ضرب العراق كهدف مفتوح، وهذه تستغرق فترة ما بين ٦ إلى ٨ شهور، وبها تكون القوات في السعودية قد وصلت إلى ٢٠٠ ألف جندي غير الطيران والأسطول، إضافة إلى ما يمكن أن تساهم به في الحرب دول حليفة وصديقة. ينظر: محمد حسنين هيكل: حرب الخليج أوهام القوة والنصر، مرجع سبق ذكره، ص٣٨٩.

(٤٢) المرجع السابق: ص ص ٣٧٧، ٣٧٨.

(٤٣) المرجع نفسه: ص ص ٣٧٩، ٣٨٠.

(٤٤) إريك لوران: عاصفة الصحراء، ترجمة: منيرة أسمر، طـ ٢، المطبوعات للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ١٩٩١م، ص ص ٣٥، ٣٦.

(٤٥) محمد حسنين هيكل: حرب الخليج أوهام القوة والنصر، مرجع سبق ذكره، ص ص ٤٠٢، ٤٠٣.

(٤٦) المرجع نفسه: ص٤٠٤.

(٤٧) هلبين محمد أحمد: موقف المملكة العربية السعودية من حربي الخليج الأولى والثانية ١٩٨٠/ ١٩٩١م، رسالة دكتوراه، غير منشورة، جامعة الاسكندرية، كلية الآداب، قسم التاريخ والآثار المصرية والاسلامية، ٢٠١٦م، ص ص١٤٢، ١٤٣.

(٤٨) أحمد محمد كمال: انفجار الخليج العراق المغبون وكلمة للتاريخ، مطبعة أطلس، القاهرة، ١٩٩١م، ص ٧٢.

(٤٩) محمد حسنين هيكل: حرب الخليج أوهام القوة والنصر، مرجع سبق ذكره، ص ص ٤٩٦، ٤٩٧.

(٥٠) نورمان شوارتزكوف: شوارتزكوف في الخليج " النص الكامل لمذكرات " نورمان شوارتزكوف " مع الوثائق والصور النادرة، ترجمة: حسام الدين كساب متولى، مكتبة مدبولى،القاهرة، ١٩٩٣م، ص ص ٣١، ٣٢.

*(51) house document congress, 1ts session: use of military force against iraq communication from the president of the united states transmrfring his notification directing u.s. armed forces to commence combat operations on january 16, 1991, against iraqi forces and military targets in iraq and kuwait, consistent with the war powers resolution january 18, 1991.-referred to the committee ordered to be printed on foreign affairs and u.s. government printing office washington: 1991.*

(٥٢) نورمان شوارتزكوف: مرجع سبق ذكره، ص ٣٦.

(٥٣) لمعرفة مشاركة الدول وعدد القوات والمعدات من كل دولة ينظر: جلال عبدالفتاح: العلميات العسكرية لغزو الكويت، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، ١٩٩٠م، من ص ٩٠: ص ٩٧.

(٥٤) مايكل أ.بالمر: حراس الخليج تاريخ توسع الدور الأمريكي في الخليج العربي ١٨٣٣-١٩٩٢م، ترجمة نبيل زكي، مركز الأهرام للترجمة والنشر مؤسسة الأهرام ، القاهرة، ١٩٩٥م، ص ٢١٣.

(٥٥) محمد حسنين هيكل: حرب الخليج أوهام القوة والنصر، مرجع سبق ذكره، ص ٤٩٣.

(٥٦) المرجع السابق: ص ٤٩٤.

(٥٧) مايكل أ.بالمر: حراس الخليج تاريخ توسع الدور الأمريكي في الخليج العربي ١٨٣٣-١٩٩٢م، مرجع سبق ذكره، ص٢١٥.

(٥٨) محمد حسنين هيكل: حرب الخليج أوهام القوة والنصر، مرجع سبق ذكره، ص ص ٥٥٣، ٥٥٤.

(٥٩) مايكل أ.بالمر: حراس الخليج تاريخ توسع الدور الأمريكي في الخليج العربي ١٨٣٣-١٩٩٢م، مرجع سبق ذكره، ص٢٢٥.

(٦٠) محمد حسنين هيكل: حرب الخليج أوهام القوة والنصر، مرجع سبق ذكره، ص ص ٥٦٤، ٥٦٥.

(٦١) المرجع السابق: ص ص ٥٦٥، ٥٦٦.

(٦٢) نورمان شوارتزكوف: شوارتزكوف في الخليج، مرجع سبق ذكره، ص ٣٨.

(٦٣) إريك لوران: عاصفة الصحراء، مرجع سبق ذكره، ص ٣١٨.

(٦٤) مايكل أ.بالمر: حراس الخليج تاريخ توسع الدور الأمريكي في الخليج العربي ١٨٣٣-١٩٩٢م، مرجع سبق ذكره، ص ص٢٣٧.

(٦٥) محمد حسنين هيكل: حرب الخليج أوهام القوة والنصر، مرجع سبق ذكره، ص ص ٥٦٦، ٥٦٧،٥٦٨.

(٦٦) مايكل أ.بالمر: حراس الخليج تاريخ توسع الدور الأمريكي في الخليج العربي ١٨٣٣-١٩٩٢م، مرجع سبق ذكره، ص ٢٤١.

(٦٧) رافد أحمد محمد أمين العاني: الدور العربي في حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ " المملكة العربية السعودية أنموذجا " مجلة السياسة الدولية، المجلد ٢١، الجامعة المستنصرية، بغداد، ٢٠١٢، ص ٢٣٠.

*(68) Kenneth Katzman Specialist in Middle Eastern Affairs: Kuwait Security, Reform, and U.S. Policy , Congressional Research Service , September 26, 2011.p.9.*

(٦٩) ولمعرفة المزيد عن نفقات الحرب ومشاركة الدول ينظر =

***House of Representatives: briefing on operation desert shield: costs and contribution shearing before the committee on the budget one hundred second congress first session January 4, 1991 printed for the use of the committee on the budget u.s.a. government printing office Washington: 1991.p.p 8:54.***

***(70) David j. Scheffer: "international legal issues arisin g from tie gulf war and the role of the united nations , united states senate: Persian gulf: the question of war crimes hearing before the committee on foreign relations one hundred second congress , first session , April. 9, 1991 , printed for the u,,e of the committee e on foreign relations , u.s.a. government printing office , Washington: 1991. P.P.47,48.***

***(71) House of Representatives " The Congress ": making dire emergency supplemental appropriations from contributions of foreign governments and/or***

*interest for humanitarian assistance to refugees and displaced persons in and around Iraq as a result of the recent invasion of Kuwait and for peacekeeping activities, and for other urgent needs for the fiscal year ending September 30, 1991, and for other purposes.may 21, 1991.p.p.6,7.*

*(72) house of representatives: effect of desert storm deployment on small businesses , hearing before the subcommittee on environment and employment of the committee on small business one hundred second congress first session , Washington, dc, march 11, 1991 , printed for the use of the committee on small business , serial no. 102-9.p.111.*

(٧٣) وليام كوانت: عملية السلام الدبلوماسية الأمريكية والنزاع العربي الاسرائيلى منذ ١٩٦٧، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٩٤م، ص٣٧٣.